

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٢٤

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد خوليو هيرايث إسبانيا..... (إسبانيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-00243(A)



* 1 8 0 0 2 4 3 *

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٢٤ لمؤتمر نزع السلاح.

أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، السيد مولر، السيدة كاسبرسن، السيدات والسادة، أشرف برئاسة مؤتمر نزع السلاح باسم إسبانيا. وأود أن أقترح الترتيب التالي لأعمال جلسة هذا الصباح: أولاً، اتخاذ قرار بشأن الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر في أثناء دورة عام ٢٠١٧؛ ثانياً، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الافتتاحية بصفتي الرئيس لتحديد الخطوط العريضة لتوقعاتنا وخطة هذه الدورة؛ وثالثاً، سنستمع إلى بيانات تلقيها الوفود الراضية في تناول الكلمة.

وفي إطار متابعة اجتماع الفريق العامل بشأن المسار المستقبلي الذي عقد يوم الخميس الماضي، سمحوا لي أن أذكركم بأن السفير لين سيتأس اجتماعاً آخر للفريق العامل هذا الصباح بعد جلستنا العامة أو، إذا لزم الأمر، بعد ظهر هذا اليوم. وفي ضوء المداومات الجارية في إطار الفريق العامل، ولإتاحة مزيد من الوقت للسفير لين لوضع اللمسات الأخيرة على نص تقبله جميع الوفود، أقترح تأجيل النظر في تقرير الفريق العامل إلى جلسة عامة مقبلة.

وقبل أن تنتقل إلى البند التالي في جدول أعمالنا، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالزميلين اللذين انضموا إلينا مؤخراً هنا في المؤتمر: سعادة السفير روبرت غابريلسي من هولندا وسعادة السفير جوراج بودورسكي من سلوفاكيا، اللذين توليا مهامها ممثلين دائمين لحكومتيهما في مؤتمر نزع السلاح. وأود، باسم حكومتي وباسم المؤتمر، أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكما تعاوننا ودعمنا الكاملين في عملكما الجديد.

ومن دواعي سروري أيضاً أن أرحب اليوم بالنائبة الجديدة للأمين العام، السيدة أنيا كاسبرسن، التي تسلمت مهامها في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧. والسيدة كاسبرسن عاشت حياة مهنية طويلة و متميزة مع حكومة بلدها وفي الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الدولية، حيث التقاها الكثيرون منكم في الماضي. السيدة كاسبرسن، نرحب بك ترحيباً حاراً باسم المؤتمر وجميع الحاضرين في هذه القاعة اليوم، ونتطلع إلى العمل معك.

لقد تلقينا، بعد جلستنا العامة السابقة، طلبات من عدد من الوفود ترغب في المشاركة في أعمال المؤتمر بوصفها دولاً غير أعضاء. وتشمل القائمة الموجودة أمامكم في الوثيقة CD/WP.598/Add.8، جميع الطلبات الواردة حتى الساعة الثالثة مساءً يوم أمس، الاثنين ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٧. أما الطلبات الواردة بعد صدور الوثيقة فسينظر فيها خلال الجلسة العامة المقبلة.

هل لديكم أي أسئلة أو تعليقات على هذه الطلبات من أجل المشاركة؟ وهل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة هذه الدول للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟ وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سمحوا لي أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة للسماح لممثلي الدول غير الأعضاء التي دُعيت للتو للمشاركة في أعمال المؤتمر بأن يشغلوا مقاعدكم في قاعة المجلس.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن استئناف الجلسة. أصحاب السعادة، الزملاء المقرون، سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح.

إنه لشرف عظيم لي أن أمثل إسبانيا بصفتها رئيس مؤتمر نزع السلاح: وهي مسؤولة أتملها دون تحفظ في هذا المنعطف الحاسم - نظراً للحالة الأمنية الدولية المعقدة - ومع تحدد العزم والوعي بأهمية تعزيز تدابير نزع السلاح التي يمكن أن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرؤساء الذين سبقوني في هذه الدورة والذين قدموا مقترحات رامية إلى المضي قدماً بأعمال المؤتمر، وكذلك إلى السفير لين والميسرين المشاركين في الفريق العامل بشأن المسار المستقبلي للجهود التي يبذلونها.

وفي هذه المناسبة الجلييلة، أود أن أذكر بإيجاز بالمشاركة الرمزية القوية من جانب بلدي الذي أهدى عصبة الأمم في ١٩٣٦ اللوحات التي تزين قاعة المجلس التي نُجتمعت فيها اليوم، وهي القاعة التي تخلد فرانسيسكو دي فيتوريا الذي تحمل اسمه. وكما تعلمون جيداً، فإن هذا الرجل الإسباني، عضو هيئة الوعاظ الدومينيكيين، يعتبر أحد مؤسسي القانون الدولي الحديث والقوة المحركة لمبادئ الأمم المتحدة المعاصرة. وفرانسيسكو دي فيتوريا أول حقوقي يري العالم حقيقة على أنه كرة أرضية وكياناً سياسياً شاملاً قادراً على سن قوانين واجبة التطبيق على جميع الدول في عصر هيمن عليه الصراع الديني وحروب الغزو.

واليوم، أود أن أؤكد من جديد التزام إسبانيا التاريخي بتعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المعاهدات والمبادرات الرامية إلى تعزيز نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة. وخير شاهد على ذلك في الفترة الأخيرة الرئاسة الإسبانية لثلاث لجان بشأن عدم الانتشار تابعة لمجلس الأمن خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وعلينا أن نتعامل بكل حزم في مواجهة الخطر الحقيقي المتمثل في حصول جهات فاعلة من غير الدول، ولا سيما الإرهابيين، على أسلحة الدمار الشامل. ويؤكد اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، في أثناء رئاسة إسبانيا لجنة القرار ١٥٤٠، التزامنا بالتصدي على نحو عاجل لهذا الشاغل المشترك من خلال تضافر الجهود في مواجهة هذا الخطر الحقيقي الذي يؤثر علينا جميعاً.

وتؤيد إسبانيا بقوة أعمال مؤتمر نزع السلاح، الذي كان له دور أساسي في اعتماد بعض المعاهدات الهامة للغاية في الماضي. فالتوترات والشكوك التي تشكل تحدياً كبيراً في عصرنا تعطينا حافزاً أكبر لإقامة حوار بناء وسلمي. ولن نقبل بالاستسلام خياراً. وندرك جميعاً الصعوبات الطويلة الأمد التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح في اعتماد برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية، وقد كان ذلك حتماً مصدراً للإحباط. ومع ذلك، نعتقد أن المؤتمر لا يزال يمثل أداة قيمة تجمع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية معاً وتقترح، من خلال الحوار وتبادل الآراء، التدابير التي من شأنها أن تسمح لنا بالتعامل مع عملية نزع السلاح بصورة واقعية، بالرغم من كل الصعوبات التي تعترضها حتى الآن.

وتعتبر إسبانيا معاهدة منع الانتشار النووي حجر الزاوية في نظام منع الانتشار ونزع السلاح النووي. فهي تتيح لنا، من خلال خطة عمل ٢٠١٠، قائمة طموحة من التوصيات التي ترمي إلى إحراز المزيد من التقدم. ونشدد مرة أخرى على الحاجة إلى التقيد بجميع أحكام المادة السادسة من المعاهدة المتعلقة بنزع السلاح النووي، مع التركيز بصفة خاصة على مسؤولية

الدول التي لديها أكبر الترسانات. ويجب علينا جميعاً أن نكون أكثر طموحاً في سعينا إلى تحقيق تقدم فعلي باتخاذ التدابير العملية التي تمكننا من المضي قدماً نحو بلوغ هدفنا المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

ولست أعالي عندما أقول إنه في هذا اليوم وفي هذا العصر لم يعد هناك أي مكان للتجارب النووية، وإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ونكرر التأكيد على القلق البالغ الذي أعرب عنه المجتمع الدولي إزاء الأزمة الناجمة عن البرنامج النووي والقذائف التسيارية التي أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو ما يشكل في الوقت الراهن التهديد الرئيسي للسلم والأمن الدوليين. ونحث ذلك البلد على الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وندعو إلى إصدار قرار لصالح حل هذه الأزمة عن طريق الحوار.

ويتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يضطلع بمهمته المتمثلة في التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح بطريقة متسقة، وبالتالي، نرى أن ولاية الفريق العامل بشأن المسار المستقبلي ينبغي تجديدها لدورة ٢٠١٨ حتى يستمر العمل في هذا الاتجاه. وتؤكد رئاسة المؤتمر اليوم من جديد استعدادها لأن تتخذ، جنباً إلى جنب مع جميع الوفود، خطوات عملية وفعالة من أجل اعتماد برنامج عمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنتولى التنسيق مع الرئاسة التي ستخلفنا في ٢٠١٨، على النحو المنصوص عليه في النظام الداخلي.

وإنني على ثقة من أنه، بالتعاون مع جميع الوفود، سنتمكن من التوصل، في أثناء رئاستنا، إلى نتيجة مرضية مستندة إلى توافق الآراء. وأشكركم مقدماً على المرونة والروح البناءة التي أنا على يقين من أنكم ستبدونها في سعينا إلى تحقيق هذا الهدف.

وقد طلبت إلى الأمانة أن توزع بصورة غير رسمية - عبر البريد الإلكتروني - أول مشروع لتقرير المؤتمر. والتقرير متاح حالياً باللغة الإنكليزية فقط، لكن الأمانة العامة اتخذت الخطوات اللازمة ليجري تعميمه بجميع اللغات الرسمية في أقرب وقت ممكن. وسأكون ممتناً لو استطاعت الوفود إرسال تعليقاتها الخطية إلى الأمانة قبل نهاية يوم الجمعة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ويمكن إرسال التعليقات إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: cd@unog.ch. وفي غضون ذلك، أنا على استعداد للاجتماع مع أي وفد، سواء على الصعيد الثنائي أو في مجموعات صغيرة، لمواصلة ما بدأنا من مشاورات غير رسمية بشأن مشروع التقرير.

وقد طلبت أيضاً إلى الأمانة العامة توزيع الجدول الزمني المؤقت لأعمال رئاستنا، الذي نوقش بالأمس في اجتماع التنسيق المنتظم مع الرؤساء الخمسة الآخرين للدورة والمنسقين الإقليميين. وآمل أن يحظى هذا الجدول الزمني الاسترشادي بالقبول لدى الجميع.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل بدء مناقشة داخل المؤتمر على مشروع التقرير، فقد خصصنا الوقت لإمكانية عقد الجلسة العامة يوم الجمعة القادم، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، في الساعة العاشرة صباحاً. وسأخذ القرار النهائي بشأن ما إذا كان الاجتماع سيمضي قدماً على أساس ما إذا كنا نرى أن تقدماً كاف قد أحرز بشأن التعديلات المقترحة في هذا الأسبوع. وإذا لم يكن عقد هذا الاجتماع مناسباً، فإن جلستنا العامة المقبلة ستعقد يوم الثلاثاء، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧. وعلى أي حال، فإن الاجتماع القادم سيعلن عنه في الوقت المناسب.

وسأنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. تلقيت طلبات لأخذ الكلمة من هولندا، وسلوفاكيا، وجنوب أفريقيا، والعراق، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وسري لانكا باسم مجموعة الـ ٢١، وباكستان، أيضاً باسم مجموعة الـ ٢١ وكوبا أيضاً باسم مجموعة الـ ٢١ والهند وكولومبيا وإستونيا (باسم الاتحاد الأوروبي)، والنمسا، وبيرو، وإيطاليا، وسويسرا، وإندونيسيا.

ودون مزيد من الإطالة، يسرني أن أعطي الكلمة إلى سفير هولندا.

السيد غابرييلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي. وأود أيضاً أن أهنئ زميلي من سلوفاكيا، السفير بوذورسكي، الذي تولى أيضاً مسؤولياته مؤخراً بصفته ممثلاً دائماً لبلده، وأرحب به في المؤتمر.

وهذا المنتدى لديه أهمية كبيرة بالنسبة إلى جميع أعضائه، ومع مراعاة المشهد الأمني السريع التغير، فمن الأهمية بمكان أن تكون لدينا الفرصة للاجتماع في جلسة عامة لتبادل الآراء بشأن المواضيع المختلفة التي نعتبرها مهمة. وينبغي أن يكون هدفنا اتخاذ خطوات ملموسة من أجل المضي قدماً حيثما أمكن ذلك.

السيد الرئيس، نحن لم نعد نعيش في عصر الحرب الباردة؛ كما أننا لا نشهد ما يسمى نهاية التاريخ. فنحن نشهد بيئة أمنية سريعة التغير. وللأسف، لم يعد يفاجئنا هجوم إرهابي آخر في أي مكان في العالم في أي يوم من الأيام. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أتقدم بالتعازي إلى زميلي الإسباني والفنلندي في ضحايا الهجمات الأخيرة، وهم مرة أخرى من المدنيين الأبرياء.

فالجهات الفاعلة من غير الدول تنشط في العديد من البلدان وفي مختلف المناطق؛ كما أن التطورات التكنولوجية تجعل من الممكن استحداث أنواع جديدة من الأسلحة. فتجارب الذكاء الاصطناعي لم تعد ضرباً من الخيال العلمي، أو موضوعاً لفيلم من أفلام هوليوود يستشرف المستقبل، ولكنها الواقع. ولعلكم تعرفون أن فيسبوك أجبرت مؤخراً على وقف اختبار لإطار للدردشة يستخدم الروبوتات، بعد أن اخترعت الروبوتات لغتها الخاصة بها، والتي لم يفهمها الباحثون. وربما تكون تجربة مثيرة للاهتمام أن يتولى وكلاء حوار مزودون بالذكاء الاصطناعي عملنا هنا لمدة أسبوع، لنرى ما يمكن أن يخرجوا به علينا. هذا إن استطعنا أن نفهم النتيجة.

ولحسن الحظ، ما زلنا نعتمد على التفاعل الإنساني، وهناك زملاء في هذه القاعة أذكاء جداً ويتمتعون بالخبرة، ولديهم أصدق النوايا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الهامة ذات الصلة بنزع السلاح. ولدينا جميعاً ولاياتنا ومصالحنا المختلفة، ولكن من الأشياء التي تعلمتها هنا في جنيف هو أننا جميعاً نتشاطر نفس الأهداف النهائية. واختلافنا فقط في سبل الوصول إليها. ولكن لما كنا جميعاً من الدبلوماسيين ذوي الخبرة، ولدينا الرغبة في التواصل مع بعضنا البعض، ينبغي أن نكون قادرين على التوصل إلى توافق في الآراء واتخاذ بعض الخطوات العملية للمضي قدماً. فالخصلة الصفرية ليست في مصلحة أحد.

وفي القرن الحادي والعشرين، لا تقتصر الجهات الفاعلة الدولية على الدول الوطنية فقط. فنحن نعيش في عالم متعدد الأطراف ويسير نحو العولمة، وتؤدي فيه الجهات الفاعلة من غير الدول دوراً متعاضداً في الساحة السياسية الدولية. ويمكن لعامة الجمهور أن ينظر مباشرة

إلى ما نقوم به هنا، على الأقل لأننا نطلعه على ذلك عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي. ولن أفاجأ إذا كان أحدكم يرسل في هذه اللحظة تغريدة يقول فيها على الأرجح أنه يشعر بالملل من البيان الذي يدلي به سفير هولندا.

ولذلك، سيدي الرئيس، الأنظار مصوبة نحونا. فحكوماتنا والمنظمات غير الحكومية وأفراد الجمهور جميعهم يتوقعون منا إنجازاً ما. وإذ نضع في اعتبارنا أننا نجد أنفسنا في أرض غير مطروقة، ولا نستبين الاتجاه الذي نسير فيه، لدينا نحن، بوصفنا ممثلين لبلداننا، دور هام نضطلع به في تشكيل المستقبل الذي ستُتخذ فيه خطوات ملموسة نحو نزع السلاح.

وأود أن أؤكد، وقد تشرفت بتمثيل هولندا، إيمان حكومة بلدي القوي بالتعددية والعمل مع ائتلاف واسع من الجهات الفاعلة المختلفة - سواء كانت من الدول أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص - لدفع برنامجنا نحو الأمام. ونزع السلاح، في هذا السياق، هو حجر الزاوية في سياستنا الأمنية.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصر أساسي في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وهو نظام ذو تطبيق شبه عالمي ما زال بحاجة إلى أن نقدم له دعمنا الكامل ونبذل الجهود من أجل تعزيزه. وتبين المعاهدة أن الحد من الأسلحة النووية ليس لعبة ذات محصلة صفرية. لقد عملتم جميعاً بجد في الدورة الأولى للجنة التحضيرية، بوصفها جزءاً من دورة المؤتمر الاستعراضي الجديدة تحت رئاسة سلفي. ولقد بدأت بداية طيبة يمكن أن نبني عليها. وأهنئ بولندا التي تولت مهام الرئيس خلفاً لنا في الدورة المقبلة للجنة التحضيرية، وأقدم لها الدعم الكامل من وفد بلدي.

ولا يمكننا تجاهل الحقيقة المتمثلة في توصل ١٢٠ بلداً، في ٧ تموز/يوليه من هذا العام، إلى اتفاق بشأن معاهدة الحظر النووي. ومثلما قلت ذكرت الأسبوع الماضي أمام الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، فإن من الأهمية القصوى بمكان العمل الآن من أجل جسر هوة الخلافات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، واستعادة الإحساس المشترك بهدف نظام نزع السلاح الدولي وعدم الانتشار.

ومن المواضيع التي لاحظتها منذ وصولي إلى هنا، والتي أشعر أن بوسعنا أن نخطو خطوات ملموسة إلى الأمام بشأنها، معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أحرز تقدم جيد، من قبل فريق الخبراء الحكوميين في السابق، ومؤخراً من قبل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى، مرة أخرى في ظل رئاسة كندا الرائعة. وأعتقد أنها جاهزة لتُطرح على طاولة المفاوضات. وقد أجرينا بالفعل بعض المناقشات حول تقرير الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، وسواصل هذه المناقشات اليوم، ولكنني أمل أن يكون لدى الوفود استعداد للمضي في بذل جهد إضافي بروح بناءة. ويمكننا أن نخطو هنا خطوة هامة في اتجاه نزع السلاح النووي. ومن شأن وقف إنتاج المواد الانشطارية لصنع أسلحة نووية الحد من الترسانات النووية والمساعدة في إنهاء سباق التسلح النووي. ولن تكون المفاوضات بشأن هذا الموضوع سهلة، ولكن ينبغي ألا نتحاشاها.

وقد شهدنا تقدماً كبيراً فيما يتعلق بمسألة الذخائر العنقودية والألغام الأرضية. وهذا مجال يمكن أن تؤدي فيه الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على حد سواء دوراً حاسماً، وأود أن أثنى على جميع الجهات الفاعلة التي عملت بلا كلل من أجل قطع أشواط بعيدة

في حماية المدنيين. وقد دعمت حكومة بلدي، وستظل تدعم، الإجراءات المتعلقة بالألغام على الصعيد العالمي. وكما تعلمون، فقد حددت الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥، كما اتفقت الأطراف، بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية، على التخلص من الذخائر العنقودية في جميع أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٣٠. فهذه خطة طموحة ولكن يمكن إنجازها - بالرغم من أننا نشهد في مناطق الصراع زيادة في استخدام هذه الأنواع من الذخائر. وأحد هذه الأماكن له مكانة عزيزة في نفسي، وهو العراق حيث عملت هناك لمدة ١٠ سنوات. وينبغي أن نكون قادرين، بتضافر جهودنا، على إحراز تقدم في العراق وفي المناطق الأخرى بمجرد انتهاء النزاع.

وقد شهدنا الآثار المدمرة للابتجار غير المشروع بالأسلحة من منطقة الساحل إلى قلب أوروبا. فالأسلحة فتاكة أياً كان مصدرها أو مكان استخدامها. وانعدام الأمن الناجم عن الابتجار غير المشروع بالأسلحة لا يتوقف عند حدودنا، وكذلك ينبغي أن تكون جهودنا لمكافحة. ومن هنا تأتي الأهمية الحاسمة للتنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وعالميتها. ويجب أيضاً اتخاذ مزيد من الخطوات في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إذ يُعتقد أنها السبب في حوالي نصف مليون حالة وفاة سنوياً، وبالتالي فإن عدد ضحاياها أكبر من ضحايا أي سلاح آخر. وهذا أيضاً أحد المجالات التي يمكننا ربطها مع أهداف التنمية المستدامة، فالحد من التنفقات غير المشروعة للأسلحة الفتاكة أمر هام لتحقيق التنمية المستدامة.

ونتحدث في هذا المحفل عن أنواع جديدة من الأسلحة والتهديدات. وتجري مناقشة نظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. ويتطلع وفدي إلى بدء العمل في فريق الخبراء الحكوميين، وهو أكثر استعداداً لمواصلة المساهمة في هذا الموضوع. وترفض هولندا رفضاً قاطعاً تطوير ونشر نظم الأسلحة الذاتية التشغيل تماماً، حيث أن هذه النظم لا تخضع على الإطلاق للتحكم البشري الفعال. وبالنسبة إلى تطوير نظم الأسلحة الذاتية التشغيل، يعتبر التحكم البشري الفعال أمراً ضرورياً في الدائرة الأوسع لعملية الاستهداف.

وفيما يتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني، شهدنا ازدياد استخدام الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض السياسية والإجرامية. وجرى تناول هذا الموضوع في إطار فريق الخبراء الحكوميين، ونحن في انتظار التقرير الإجرائي الذي لا يزال قيد المناقشة.

وفيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية في إطار عدم الانتشار ونزع السلاح، نرى أن من المفيد استكشاف هذه المسألة، ولكن علينا أن ندرس بعناية الشروط المسبقة بشأن المضي قدماً.

وأخيراً، فيما يتعلق باقتراح النظر في مسألة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، قد نكون بحاجة إلى مزيد من التفكير. وفي هذا الوقت، نعتقد أن الصكوك القانونية القائمة، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، تشكل إطاراً كافياً لمواجهة خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. إلا أننا سنستمع باهتمام إلى الحجج الداعمة لإبرام صك جديد ملزم قانوناً بشأن هذه المسألة.

السيد الرئيس، قابلت في الأسابيع الأولى التي أمضيتها هنا كثيراً من الزملاء بصورة يغلب عليها الطابع الشخصي، وآمل أن أجتمع بعدد أكبر منهم في الأسابيع المقبلة. لقد أعجبت، بصفتي عضواً جديداً في المؤتمر، بالمعارف والخبرات التي تتمتعون بها جميعكم وكذلك وفودكم، وأشعر برغبتكم جميعاً في العمل معاً بشأن مسائل نزع السلاح. ولن يكون الأمر سهلاً، بالنظر إلى التباين الكبير أحياناً في وجهات النظر الوطنية، ولكن كما قال السفير لين في الأسبوع الماضي، لا ينبغي أن نطرح على طاولة المفاوضات ما نود تحقيقه فحسب، بل أيضاً ما يجب أن نقدمه إلى الأطراف الأخرى. وهناك الكثير على المحك، والكثير جداً في الواقع. وإنني أتطلع إلى العمل معكم جميعاً بروح بناءة ومرنة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل هولندا على بيانه وكلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لسفير سلوفاكيا.

السيد بوذورسكي (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستكم، فاسمحوا لي أن أهنئكم أولاً بتوليكم المنصب. وأؤكد لكم كامل دعم سلوفاكيا لمساعدتكم في أداء مهامكم الرئاسية.

أود أن أبدأ بالإعراب، ببالغ الحزن، عن أصدق التعازي لوفد إسبانيا ووفد فنلندا. ونشعر بحزن عميق إزاء ارتفاع الحسائر في الأرواح والإصابات الناجمة عن الهجمات الإرهابية الوحشية في برشلونة ومدينة توركو التي أحببتها عندما زرتها في أثناء عملي السابق سفيراً لسلوفاكيا لدى فنلندا. وتدين سلوفاكيا بشدة هذه الأعمال الإرهابية، ونشجب جميع أشكال الإرهاب، ونحن مصممون على مواصلة دعم التدابير المحددة والأدوات اللازمة لمكافحة هذا التهديد العالمي.

السيد الرئيس، إذ أستهل مهامتي بوصفي الممثل الدائم، أود أن أؤكد لكم أن سلوفاكيا لا تزال تعلق أهمية كبيرة على عمل مؤتمر نزع السلاح. وتعتقد سلوفاكيا أن المؤتمر - المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي - عنصر لا غنى عنه في آلية نزع السلاح وأداة أساسية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. فهذه الهيئة ذات أهمية محورية لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتعتقد سلوفاكيا أن السبيل الوحيد لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية تكون عن طريق نزع السلاح النووي بصورة فعالة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. ونحن من مؤيدي النهج التدريجي. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نعمل من أجل التوصل إلى مجموعة من الصكوك الملزمة قانوناً والمتعاضدة، وأن البيئة الأمنية الدولية السائدة يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

وما فتئت سلوفاكيا تأييداً أيضاً الشروع الفوري في التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأشاطر زميلي الهولندي رأيه في أن هذه المعاهدة ستتيح فرصة فريدة لإنشاء نظام غير تمييزي تتساوى فيه التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

ومما يؤسف له، السيد الرئيس، أن المؤتمر ظل في حالة جمود طيلة العقدين الماضيين. وتمثل إعادة تنشيطه إحدى المهام الجوهرية. ومن الضروري استعادة دور المؤتمر التفاوضي إذا أريد له أن يلي التطلعات، ويفي بغرضه، ويعالج الحاجات الأمنية الراهنة. وتثبت الإنجازات الماضية للمؤتمر والهيئات السابقة له أنه أداة في أيدي أعضائه، وأنه يستطيع، عندما يكون الواقع السياسي الاستراتيجي مساعداً، أن يكون منتجاً وأن يحقق نتائج إيجابية.

وحاولت سلوفاكيا، في أثناء رئاستها في شهر حزيران/يونيه، إنعاش المؤتمر عن طريق مشاوراتها مع الدول الأعضاء. وعلى الرغم من الجهود التي بذلناها، لم نتمكن - للأسف - من أن نكون أقرب إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إمكانية وضع برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية. ومع ذلك، من الضروري مواصلة هذا الجهد ليتمكن المؤتمر من استئناف المفاوضات الموضوعية. وعلينا أن نذكر أنفسنا بأن الدول الأعضاء هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، ولا ينبغي التخلي عن محاولتنا الرامية إلى تجاوز الوضع القائم.

وأعلن التزامي والتزام وفد بلدي بالعمل معكم جميعاً من أجل إعادة هذه الهيئة الهامة إلى الحياة لفائدة المجتمع الدولي. كما أود، مرة أخرى، أن أعرب عن تقديري للجهود الدؤوبة التي يبذلها رئيس الفريق العامل المعني بإيجاد "سبل المضي قدماً"، السفير لين، لمساعدة المؤتمر على المضي قدماً. ونعقد أن العملية تسير على الطريق الصحيح، ويمكن أن تسمح لنا بتحديد أرضية مشتركة لأعمالنا في المستقبل.

السيد الرئيس، أتطلع كثيراً إلى التعاون البناء معكم ومع جميع زملائي في المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل سلوفاكيا على بيانه وعلى كلمات التضامن الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة مكساكاتو - ديسيكو (جنوب إفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئكم بتوليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وقبل أن أمضي قدماً، أود أن أعرب عن خالص التعازي إلى إسبانيا وفنلندا والاتحاد الروسي والبلدان الأخرى، داخل هذه القاعة وخارجها، التي شهدت إزهاقاً وحشياً للأرواح أصبح قاعدة يتبعها الإرهابيون. السيد الرئيس، أرجو أن تقبلوا تعهدنا بالتعاون دعماً لجهودكم الرامية إلى توجيهنا خلال هذه المرحلة النهائية من دورة المؤتمر لعام ٢٠١٧.

وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفير غابريلسي من هولندا والسفير بوذورسكي من سلوفاكيا. ونتطلع إلى العمل معهما وهما يضيفان ثروة من الخبرة المتراكمة إلى هذه الهيئة المتعددة الأطراف. وأود أيضاً أن أهنئ النائبة الجديدة للأمين العام، السيدة كاسيرسن، على توليها المنصب. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نرحب ببرنامج "مهاورون شباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية" من اليابان، وقد حضر أعضاؤه ليشهدوا أساليب عمل هذه الهيئة الموقرة وهي مؤتمر نزع السلاح، الذي تلتزم بلدي، جنوب أفريقيا، بمبادئه والوعد الذي قُطع عند تأسيسه، كما هو وارد في ولايته.

السيد الرئيس، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد من جديد التزامها الثابت بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومصداقية بلدي معروفة جيداً في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. فنحن البلد الوحيد الذي أقدم طوعاً على تفكيك برنامجه للأسلحة النووية. إن الالتزام بإيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل على قدم المساواة مع احترام حقوق الإنسان والعدالة والديمقراطية والتنمية المستدامة، التزام مدمج في الحمض الخلوي الصبغي لدولتنا الديمقراطية. فعملية التحول الديمقراطي في بلدنا مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بعملية نزع السلاح النووي. وباختصار، كان التخلي عن الخيار النووي العسكري من جميع جوانبه أمراً حاسماً في نهضة جنوب أفريقيا في عهد الرئيس الراحل نيلسون مانديلا،

أول رئيس للجمهورية. ولهذا السبب، ولما كان بلدي يولد من جديد، انضمنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبذلنا جهودنا على الفور لضمان تمديدنا إلى أجل غير مسمى. ومنذ ذلك الحين، لم ندخر جهداً لكفالة أن تسفر مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن نتائج تتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ونحن أيضاً جزء من مجتمع الأمم الذي وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في صيغتها النهائية، والتي لم تدخل بعد حيز النفاذ. وشاركنا أيضاً في عدد من المبادرات، مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وفريق الخبراء التحضيري، وجميعها تسعي من أجل نزع السلاح النووي؛ وشاركنا، في الآونة الأخيرة، في المفاوضات التي توجت باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

وبالنسبة لجنوب أفريقيا، هذه كلها أجزاء من سلسلة متكاملة من الأدوات التي ينبغي أن تفضي بنا إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية هي الجزء المنطقي في هذه السلسلة، وتشكل الإطار لعالم أكثر أمناً. ونرى أننا لا نملك ترف الانتقاء والاختيار من بين هذه الصكوك الذي سوف يطمئن العالم بأننا جميعاً ملتزمون بالتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وجنوب أفريقيا، بوصفها من الجهات الفاعلة المسؤولة التي لا يجادل أحد في التزامها، لا تتوخى الانتقاء والاختيار فيما يخص الانضمام إلى الصكوك ما دامت تدرج في المحصلة النهائية وتسهم في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وما يبعث على القلق البالغ بالنسبة إلى جنوب أفريقيا الإجراءات المتعمدة لإضعاف الهياكل الهادفة إلى مواصلة نزع السلاح النووي. فانهيار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في ٢٠١٥ جعل الأمر ملحاً في مؤتمر نزع السلاح لبدء العمل وكسر الجمود الذي استمر ٢١ عاماً فيما يتعلق ببرنامج العمل.

السيد الرئيس، هناك سبب جعل الآباء المؤسسين للأمم المتحدة ينشعون المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وذلك في الدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح، لضمان عدم تكرار هيروشيما وناغازاكي. وهذه هي الرؤية التي تؤمن بها جنوب أفريقيا وتعززها. ويود وفد بلدي أن يسجل في المحضر أن جنوب أفريقيا ملتزمة بمؤتمر فاعل لنزع السلاح، أكرر "فاعل".

ولذلك، من المؤسف أنه على الرغم من أن لدينا هيئة مكلفة بالتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف، فإنها لم تف بولايتها الأساسية لمدة ٢١ عاماً. ماذا نقول لزائرينا؟ ماذا نقول لصغارنا الذين لم يكونوا قد وُلدوا حينئذ؟ كيف نرد على مساءلة العالم لنا إزاء هذا الجمود الذي طال أمده؟ ولذلك، فإننا بحاجة ماسة إلى الالتفات إلى الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح. وترى جنوب أفريقيا، أن استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح لا يمكن تحمله فحسب، بل يؤثر أيضاً بصورة متزايدة في أهمية المؤتمر ويضعف من ثم الثقة الدولية فيه بوصفه محفلاً متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وحسنأً نفعل أن نذكر أنفسنا بأنه على الرغم من أن المؤتمر يمكن الاعتراف به بوصفه المؤسسة المتعددة الأطراف المسؤولة عن التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح الدولية، فإن التكلفة لا تتحملها عضوية المؤتمر المحدودة. فليست هي عضوية مؤتمر نزع السلاح المحدودة التي تتحمل موارد الأمم المتحدة الجاري إنفاقها بينما يستمر الجمود في المؤتمر. بل على العكس من ذلك، فإن جميع أعضاء الأمم المتحدة: الأعضاء

في المؤتمر وكذلك الدول الأعضاء التي لم تدرج في عضوية المؤتمر - ومعظمها من البلدان النامية التي يمكن أن تتحسن أحوالها إذا وُجّهت الموارد نحو التنمية. وهي تفعل ذلك من خلال اشتراكاتها المقررة في ميزانية الأمم المتحدة التي تتحمل الفاتورة المرهقة لما أصبح الآن خموم المؤتمر المستمر لمدة ٢١ عاماً.

وبالتالي، يحق لجميع أعضاء الأمم المتحدة مساءلة المؤتمر عن فشله في المضني قدماً في المفاوضات التي حددها المجتمع الدولي ككل، وتحميل المؤتمر مسؤولية الموارد المخصصة للمؤتمر من أجل أداء المهام المنوطة به. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذه الموارد كان يمكن أن تستخدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من البرامج الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر، وكان يمكن أن تعود بكثير من الخير.

السيد الرئيس، لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة التزاماً راسخاً بالتعددية، وسوف تفعل ما هو ضروري لتعزيز هذه التعددية، ولا سيما في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، سنحاول جميع الخيارات الممكنة للمضني قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح بهدف تحقيق هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ولكن إذا أخفق المؤتمر في الاتفاق على برنامج عمل، مثلما فعل طيلة ٢١ عاماً، فمن يلوم البلدان عندما تطرح بعض القضايا خارج المؤتمر؟

ونحن نتطلع إلى وضع تقرير دقيق ومتوازن بشأن أعمال المؤتمر هذا العام، ولا سيما بشأن الفقرة ٢٠، ونأمل أن نتمكن من تعزيز الدقة من حيث تجسيد أنشطة المؤتمر.

السيد الرئيس، لا يمكنني أن أختم بياني دون التحدث عن الجهود الرامية إلى النيل من معاهدة الحظر. وفي الأساس، ما يمثله ذلك هو إرسال رسالة لا يمكن الدفاع عنها أخلاقياً مفادها أننا لا نرغب جميعاً في إنشاء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما في الحالات التي تُترك فيها القيادة وتعرض العمليات التي تشارك فيها في أغلبية الدول الأعضاء للهجوم والمقاطعة. ومما يثلج الصدر أن أكثر من ١٢٤ بلداً شاركت في المفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية. ونشيد بهولندا والسويد وسويسرا على القيادة المشاركة في هذه العملية. وليس ثمة مسعى في معاهدة الحظر لتقويض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وليس بها أي مادة تشجع البلدان على الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الواقع، فإن معاهدة الحظر تعطي المادة السادسة مضمونها. وإذا كانت هناك أي مسائل تثير سخط البعض، فإن التصرف المسؤول كان ينبغي أن يكون مشاركة الأطراف في العمليات التي تمخضت عنها هذه المعاهدة، بدلاً من مقاطعتها ومهاجمتها.

ومع ذلك، سيدي الرئيس، في الختام، نستمد شعوراً بالارتياح من الكيفية التي تطورت بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وحسبما نذكر فإنها لم تجد التأييد من الجميع. وانضم لها البعض بعد انضمام جنوب أفريقيا. ونعتبر أن هذه عملية ومسائل التحقق التي تمثل هاجساً لمن هم بالخارج يمكن تناولها متى ما أصبحوا بالداخل. وفي الواقع، فإن المجموعة الكاملة لنصوص المعاهدة مصممة على نحو يدعو الدول الأعضاء الحيوية إلى المشاركة. وسيكون عدم الانضمام بمثابة تخل عن المسؤولية الأخلاقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة جنوب أفريقيا على بيانها وكلماتها الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن إلى ممثل العراق.

السيد صالح (العراق): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة خلال فترة رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم هذا المنصب وأن أتمنى لكم كل النجاح في عملكم. ويمكنكم الاعتماد على دعم وفدي الكامل.

وأود أن أعرب عن خالص التعازي بشأن الهجوم الإرهابي الذي وقع في مدينة برشلونة وأن أؤكد لكم تضامننا مع بلدكم ومع أسر وأصدقاء الضحايا. ونتمنى للجرحى عاجل الشفاء.

وتدعو الإجراءات المتخذة لمكافحة الإرهاب والتطرف إلى تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين من أجل تحديد الخلايا الإرهابية والقضاء عليها وتخفيف مصادر دعمها وتمويلها.

السيد الرئيس، لقد طلبت الكلمة لكي أبلغكم، بوصفي رئيساً للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والأمن الدولي في دورتها الثانية والسبعين، بأنني سأتولى إعداد موجز للعمل الذي اضطلعت به اللجنة في اجتماعاتها ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأتطلع لمعرفة آرائكم ومقترحاتكم الرامية إلى تيسير عمل اللجنة وتمكينها من تحقيق نتائج ملموسة للإسهام في تعزيز عملية نزع السلاح وتحقيق الأمن الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل العراق على بيانه وكلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وفي الواقع، فإن التضامن والتعاون الدولي في مواجهة الإرهاب أمران ضروريان لمكافحة هذه الآفة.

وأعطي الآن الكلمة إلى ممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أتمس سعة صدوركم لأن بياني طويل بعض الشيء، ولكن سأحاول الإيجاز ما أمكنني.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونتطلع، أنا ووفدي، إلى العمل عن كثب معكم ومع فريقكم في أدائكم لمهامكم.

واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن أحر التعازي لكم ولحكومة إسبانيا وشعبها في ضحايا الهجوم الإرهابي المروع الذي وقع في الأسبوع الماضي في برشلونة. وأرجو أن تعلموا أن حكومة الولايات المتحدة تقف كما يقف الشعب الأمريكي إلى جانب إسبانيا والضحايا وأسره في هذا الوقت العصيب للغاية. وأود أيضاً أن أبعث التعازي إلى الحكومة الفنلندية والشعب الفنلندي في ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخراً في فنلندا.

السيد الرئيس، يسر وفد بلدي تولي إسبانيا لرئاسة المؤتمر. وكما يعلم جميع الحاضرين في هذه القاعة، فإن جدول المؤتمر في الأسابيع الأربعة الماضية أوصلنا إلى ما أسميه "الرئاسة الغائبة". فقد رفض الرئيس السابق حتى عقد جلسة عامة واحدة. ولم نسمع بعد تفسيراً رسمياً يوضح السبب. ونعرف أيضاً أنه تقع على عاتق كل رئيس للمؤتمر مسؤولية إجراء مشاورات سعيًا للتوصل إلى برنامج عمل. ومن الواضح أن هذا لم يحدث. فعدم رغبة الرئيس السابق في عقد جلسة عامة أو التشاور بشأن برنامج عمل لا يقبله وفد بلدي، ويشير عدداً من الأسئلة بشأن الامتثال للنظام الداخلي للمؤتمر. ويأمل وفد بلدي أن ينظر مكتب شؤون نزع السلاح في هذه المسألة.

وينبغي ألا يقبل الحاضرون في هذه القاعة المحاولات الرامية إلى تقويض المؤتمر أو إعاقة عمله في إطار السعي إلى تحقيق مآرب أخرى. فقد ضاعت على المؤتمر في الأسابيع الأربعة الماضية فرص إجراء مناقشات بشأن المسائل البالغة الأهمية لهذه الهيئة، مثل التجارب الأخيرة للقذائف التسيارية العابرة للقارات التي أجرتها كوريا الشمالية، وسلوكها الاستفزازي للغاية.

فبرامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لكوريا الشمالية تشكل تهديدات خطيرة للعالم بأسره. وقد أعلنت كوريا الشمالية بصريح العبارة أن قذائفها التسيارية تهدف إلى ضرب المدن في الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان. وتجاربها للقذائف التسيارية العابرة للقارات في الآونة الأخيرة مثال آخر على تصرفها الخطر والطائش، وهو أمر يؤدي إلى زعزعة الاستقرار داخل المنطقة وخارجها. والولايات المتحدة واضحة في رأيها إزاء فشل النهج السابقة تجاه كوريا الشمالية. وعلى الرغم من أن الطريق المؤدي إلى الحوار ما زال خياراً، فإن الولايات المتحدة لن يمنعها رادع من الدفاع عن نفسها ضد التهديد الذي تمثله كوريا الشمالية.

وتظل الأولوية القصوى لرئيس بلدي هي حماية الوطن والأقاليم التابعة للولايات المتحدة وحلفائها ضد عدوان كوريا الشمالية. وما زلنا على استعداد لاستخدام المجموعة الكاملة من القدرات المتاحة لنا ضد التهديد المتزايد من كوريا الشمالية. وندعو جميع الدول إلى استخدام جميع طرق ووسائل الضغط المتاحة لتوضح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجهات الداعمة لها عدم قبول استفزازات أخرى. كما ندعو جميع الدول إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإثبات وجود تبعات للتصعيد من جانب كوريا الشمالية. وأمام كوريا الشمالية خيار اتخاذ مسار جديد نحو السلام والرخاء والقبول الدولي أو مواصلة الانحدار في مسار الحرب والفقر والعزلة.

والمسألة الأخيرة التي أود أن أثيرها تتعلق بما جرى مؤخراً من اعتماد لمعاهدة تحظر الأسلحة النووية. أود أن أقرأ البيان الصحفي المشترك من الممثلين الدائمين للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا لدى الأمم المتحدة، الذي صدر في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧:

ولم تشارك فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في التفاوض على المعاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية. ونحن لا نوي التوقيع أو التصديق عليها أو الانضمام إليها في أي وقت. وبالتالي، لن يكون هناك تغيير في الالتزامات القانونية المترتبة على بلداننا فيما يتعلق بالأسلحة النووية. فنحن، على سبيل المثال، لن نقبل أي ادعاء بأن هذه المعاهدة تعبر عن القانون الدولي العرفي أو تسهم بأي حال من الأحوال في تطويره. وأهم من ذلك أن الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، وجميع الدول الأخرى التي تعتمد على الردع النووي تقريباً لم تشارك أيضاً في المفاوضات.

ومن الواضح أن هذه المبادرة تتجاهل واقع البيئة الأمنية الدولية. فالانضمام إلى معاهدة الحظر يتعارض مع سياسة الردع النووي، التي كانت ضرورية للحفاظ على السلام في أوروبا وشمال آسيا لأكثر من ٧٠ عاماً. وفرض حظر مزعوم على الأسلحة النووية، لا يعالج الشواغل الأمنية التي لا تزال تجعل الردع النووي ضرورياً، لا يمكن أن يفرضي إلى القضاء على سلاح نووي واحد، ولن يعزز أمن أي بلد، ولا السلام والأمن الدوليين، بل سيحقق العكس تماماً بإيجاد مزيد من الانقسامات في الوقت الذي يحتاج فيه العالم إلى أن يظل متحداً في مواجهة التهديدات المتزايدة، بما في ذلك الناجمة عن جهود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الجارية لتحقيق الانتشار. وهذه المعاهدة

لا تطرح أي حل للتهديد الخطير الذي يشكله البرنامج النووي لكوريا الشمالية، ولا تعالج التحديات الأمنية الأخرى التي تجعل الردع النووي ضرورياً. وتنطوي معاهدة الحظر أيضاً على خطر تقويض هيكل الأمن الدولي الحالي الذي يسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

ونؤكد من جديد في هذا الصدد التزامنا المستمر بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما نؤكد من جديد عزمنا على صون ومواصلة تعزيز سلطتها وفعاليتها. فالعمل على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل يجب أن يتم بطريقة تعزز السلم والأمن الدوليين، والاستقرار الاستراتيجي، استناداً إلى مبدأ الأمن المعزز وغير المنقوص للجميع.

إننا جميعاً نتشاطر مسؤولية مشتركة عن حماية وتعزيز نظامنا للأمن الجماعي من أجل زيادة تعزيز السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه وعلى كلمات العزاء والتضامن الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم بتوليكم منصبكم وأؤكد لكم الدعم الكامل من جانب وفدي. وأود أيضاً أن أتقدم بتعازي المملكة المتحدة في ضحايا الهجمات التي وقعت في برشلونة. كما أود، وبالإضافة إلى ذلك، أن أرحب بالزملاء الجدد.

لم آخذ الكلمة للتعليق على حضور الرئاسة أو غيابها في الشهر الماضي، ولكن بعد أن استمعت إلى البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا، وجدت أنه خطبة جوفاء غير ذات مضمون. وفي الأساس، النفاق الذي تضمنه البيان هو ما دفعني لأخذ الكلمة. فالعضو الذي لم يف بمسؤولياته الرئاسية لإجراء مشاورات بشأن برنامج العمل أو عقد جلسات عامة لمنح الأعضاء فرصة لعرض آرائهم علناً، غير مؤهل أخلاقياً لأن يعظنا عن دور مؤتمر نزع السلاح أو إدارة عملية نزع السلاح، مهما كانت درجة تميز أعماله في الماضي.

لقد أخذت الكلمة لأقرأ البيان التالي:

إن المملكة المتحدة ملتزمة بالهدف الطويل الأجل لعالم خال من الأسلحة النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار والدعم الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولا تزال المملكة المتحدة، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، تعمل مع الشركاء الدوليين من أجل تهيئة الظروف الملائمة لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

ومع ذلك، فإننا لن نوقع على معاهدة تحظر الأسلحة النووية. وكما سبق أن أوضحنا تماماً أننا لا نعتقد أن هذه المعاهدة سوف تقربنا أكثر إلى عالم خال من الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة فاشلة في معالجة المسائل الرئيسية التي يجب حلها أولاً لتحقيق نزع السلاح النووي بصفة دائمة على الصعيد العالمي.

وهل لن تعمل على تحسين البيئة الأمنية الدولية ولا زيادة الثقة والشفافية. وتتطلب البيئة الأمنية الدولية المتقلبة التي نواجهها اليوم الإبقاء على رادعنا النووي في المستقبل المنظور. ولا يمكننا أن نستبعد المزيد من التحولات في السياق الأمني الدولي، وهو ما من شأنه أن يضعنا أو يضع منظمتنا حلف شمال الأطلسي (الناتو) تحت تهديد خطير.

وهذه المعاهدة يحتمل أن تقوض وتضعف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي اضطلعت بدور لا مثيل لها في الحد من سباق التسلح النووي. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تسهم إسهاماً كبيراً في الاستقرار الاستراتيجي الذي يتطلبه المجتمع الدولي. ويجب دعم وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بسبب التحديات الأمنية المعقدة التي نواجهها جميعاً، وليس بالرغم منها. ولا تزال تمثل الإطار الصحيح للتقدم في جميع الركائز الثلاث، التي يعزز بعضها بعضاً، بما في ذلك نزع السلاح.

وتؤمن المملكة المتحدة إيماناً راسخاً بأن أفضل وسيلة للتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية هي التفاوض المتعدد الأطراف لنزع السلاح باستخدام النهج التدريجي، ضمن الأطر الدولية القائمة. ولا يمكن تحقيق نتائج مثمرة إلا باتباع نهج قائم على توافق الآراء وأخذ في الحسبان السياق الأمني العالمي الأوسع نطاقاً. و فقط عن طريق بناء الثقة المتبادلة بين الدول، وعن طريق وضع الهيكل الدولي الرئيسي للمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لمواصلة نزع السلاح، يمكننا إحراز تقدم على طريق واقعية وفعالة صوب هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

والمملكة المتحدة لم تشارك في التفاوض بشأن معاهدة الحظر، ولا تعتزم التوقيع أو المصادقة عليها أو الانضمام إليها. وبالتالي، لن تكون المعاهدة ملزمة للمملكة المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن المملكة المتحدة لن تقبل أي حجة بأن هذه المعاهدة يمكن أن تشكل تطويراً للقانون الدولي العرفي الملزم للمملكة المتحدة أو غيرها من الدول غير الأطراف. والأمر المهم هو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تشارك في المفاوضات. وكما أوضحت فإن المملكة المتحدة، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، ظلت تتبع نهجاً تدريجياً لنزع السلاح النووي بما يتفق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات التعاهدية الأخرى.

وستواصل المملكة المتحدة العمل مع شركائها في المجتمع الدولي للضغط من أجل اتخاذ خطوات رئيسية صوب نزع السلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإنجاح المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وسوف نواصل أداء دور قيادي في التحقق من نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلماته الرقيقة وعلى بيانه. والآن أعطي الكلمة لممثلة فرنسا.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بخالص التعازي لكم وللضحايا ولأسر ضحايا الهجمات الإرهابية الشنيعة التي وقعت في برشلونة وفي كامبريلس الأسبوع الماضي. إن فرنسا تدين بشدة تلك الهجمات، وتود أن تعرب عن أعمق مشاعر التعاطف والتضامن مع إسبانيا. ونحن نقف إلى جانب الشعب الإسباني وحكومته في هذه المحنة المأساوية. ولا تزال فرنسا ملتزمة التزاماً تاماً بمحاربة الإرهاب بلا هوادة.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أيضاً أن أهنئكم وأن أتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتكم. وبممكنكم أن تعولوا على الدعم الكامل من الوفد الفرنسي والالتزام البناء من جانب فرنسا، تحت رئاستكم، باعتماد التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح، الذي أمل أن يعكس نهجاً متوازناً يكون مقبولاً للجميع.

وترحب فرنسا باستئناف المؤتمر أعماله في جلسات عامة بعد العطلة الصيفية التي، للأسف، كانت أطول من المعتاد. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن الأداء السليم للمؤسسات المتعددة الأطراف أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن يكون المؤتمر، بوصفه إحدى هذه المؤسسات، قادراً على عقد اجتماعاته وفقاً للنصوص ذات الصلة والممارسة المتبعة. ونحن جميعاً مسؤولون عن التأكد من أن المؤتمر فعال ويعمل بكامل طاقته.

السيد الرئيس، إن فرنسا تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به سفير الولايات المتحدة باسم المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا بشأن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في نيويورك. وأود أن أضيف إلى هذا البيان بضع نقاط أدلى بها المتحدث باسم الوزارة الفرنسية لشؤون أوروبا والشؤون الخارجية في ٧ تموز/يوليه فيما يتعلق بهذه المسألة.

اعتمدت معاهدة حظر الأسلحة النووية في الحقيقة في ٧ تموز/يوليه في نيويورك. بيد أن هذا الصك لا يلائم الحالة الأمنية الدولية الراهنة، التي تتسم بالتوتر المتزايد وابتشار أسلحة الدمار الشامل، على النحو الذي يبينه، على وجه الخصوص، التهديد النووي من جانب كوريا الشمالية. وفرنسا لم تشارك في التفاوض بشأن هذه المعاهدة، ولا تعزم أن تصبح طرفاً فيها. ونحو لسنا معنيين بتلك المعاهدة ولا بأي التزامات جديدة بموجبها. فالعديد من الدول - الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء، ولكن في أوروبا وآسيا بصورة خاصة - قررت عدم المشاركة في المفاوضات، وهذه دلالة واضحة على الخلافات القائمة.

وفرنسا، شأنها شأن حلفائها وشركائها الآخرين، تنتهج سياسة الدفاع والأمن التي تعتمد على الردع النووي. ويهدف الردع إلى حماية بلدنا من أي اعتداء تشنه دولة على مصالحها الحيوية، أيأ كان مصدر الاعتداء أو الشكل الذي قد يتخذه. ونظراً للحالة الراهنة للشؤون الدولية فإن الضعف ليس خياراً. وعليه فإن معاهدة تحظر الأسلحة النووية يمكن أن يكون لها تأثير على أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية والاستقرار الدولي. ومن المحتمل أيضاً أن تضعف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعد حجز الزاوية لنظام عدم الانتشار.

ونزع السلاح النووي لا يمكن أن يتم بمقتضى قرارات؛ ويجب تحقيقه خطوة خطوة. وفرنسا، من جانبها، لا تزال ملتزمة باتخاذ الخطوات العملية المقبلة نحو نزع السلاح النووي، وفقاً لالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأولوياتنا التالية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي هي التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية والتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهناك هدف هام آخر هو الحد من الترسانات النووية الأمريكية والروسية التي تمثل ٩٠ في المائة من مخزونات الأسلحة النووية في العالم.

وقد اتخذت فرنسا بالفعل بعض الخطوات الهامة والمحددة نحو نزع السلاح النووي: فقد خفضت إلى النصف حجم ترسانتها النووية، وأوقفت جميع التجارب النووية، وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأغلقت مرافقها لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع

الأسلحة النووية على نحو لا رجعة فيه. وهي تعمل أيضاً على تعزيز الاستقرار والأمن الدوليين، بما في ذلك في إطار الجهود الرامية إلى عرقلة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس، اسمحو لي أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيُلقى بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن أضيف بعض الملاحظات بالصفة الوطنية.

تدين فرنسا بشدة عمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات التي أجرتها كوريا الشمالية في ٤ و ٢٨ تموز/يوليه. فعمليات الإطلاق هذه تبين أن نظام كوريا الشمالية عازم على تحدي المجتمع الدولي وتهديد الأمن العالمي؛ وهي بمثابة إعلان عن مرحلة جديدة حرجة في تطوير هذا البلد لبرنامج القذائف التسيارية على نحو غير قانوني يسعى إلى زعزعة الاستقرار، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً - وغير مقبول - لنا جميعاً. وتبين الزيادة في الأنشطة النووية والتسيارية لكوريا الشمالية، وما تحرزه من تقدم سريع مثير للقلق في هذه البرامج، أن هذه الأحداث أكبر من مجرد استفزاز. ولقد أصبح من الواضح أن كوريا الشمالية لا تسعى إلى التأثير في المفاوضات التي رفضت باستمرار المشاركة فيها. فقد تغير الحال، وتحاول كوريا الشمالية أن تصبح دولة حائزة للأسلحة النووية، وهذا الخطر يهم كل واحد منا.

ولذلك تدعو فرنسا شركاءها إلى زيادة الضغط الجماعي من أجل تهيئة الظروف اللازمة للتفاوض بشأن البرامج النووية والتسيارية لكوريا الشمالية. ويجب علينا جميعاً أن نظهر التزاماً راسخاً وواضحاً وطويل الأجل لضمان نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بموافقة مجلس الأمن بالإجماع، في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، على القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، الذي يدين الأنشطة النووية والتسيارية لكوريا الشمالية ويزيد من الجزاءات المفروضة على ذلك البلد.

وتحث فرنسا كوريا الشمالية مرة أخرى على الامتثال الفوري لالتزاماتها الدولية، وعلى تفكيك برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وأن تكرر التزامها بتحقيق هذه النتيجة.

وأعتذر عن طول بياني، سيدي الرئيس، ولكننا لم تعقد جلسة عامة منذ وقت ليس بالقصير.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة فرنسا على بيانها وعلى كلمات التضامن والعزاء الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لوفد سري لانكا الذي سيتكلم باسم مجموعة ال ٢١.

السيد أرياسينها (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنني لا أتحدث بصفتي ممثلاً لسري لانكا فقط، ولكنني أمثل مجموعة ال ٢١ وسأقدم أحد بياناتنا باسم المجموعة. وقبل البيان، اسمحو لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم بتولي إسبانيا رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واسمحو لي أيضاً أن أعرب عن عميق تعازي سري لانكا في ضحايا المجازر التي وقعت في برشلونة في الأسبوع الماضي. فسري لانكا مرت منذ وقت ليس ببعيد بحالات مماثلة، وبصورة يومية تقريباً، ونحن ندرك تماماً حجم المعاناة التي يعيشها شعبكم. فتعازينا وصلواتنا لكم.

ونود أيضاً أن نرحب بسفيري هولندا وسلوفاكيا بيننا، فضلاً عن نائبة الأمين العام، التي تنضم إلينا اليوم.

السيد الرئيس، يشرفني أن أدلي، باسم مجموعة الـ ٢١، بالبيان التالي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

في البداية، تهنيكم المجموعة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وتعرب عن تقديرها لأسلوب الانفتاح والشفافية والكفاءة الذي اعتمده في إدارة أعمال المؤتمر.

ترى مجموعة الـ ٢١ أن تكنولوجيا الفضاء قد أصبحت في الواقع تكنولوجيا لا غنى عنها وتشكل جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية. ولم يسبق قط للمعلومات والاتصالات والأعمال المصرفية والمعاملات الاقتصادية والملاحة، بل وحتى عمليات صنع القرارات السياسية والاستراتيجية، أن اعتمدت إلى هذا الحد على التكنولوجيات الفضائية التي تشهد هي ذاتها نمواً سريعاً.

وتكرر المجموعة تأكيدها أن الفضاء الخارجي وغيره من الأجرام السماوية تراث مشترك للبشرية ويجب استخدامها واستكشافها والاستفادة منها بروح من التعاون لمنفعة البشرية جمعاء ومصحتها. وتؤكد المجموعة من جديد أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وغيره من الأجرام السماوية يجب أن يكونا للأغراض السلمية فقط وأن يُضطلع بهما لفائدة جميع البلدان ولصالحها، بغض النظر عن درجة تنميتها الاقتصادية أو تطورها العلمي.

وتؤكد المجموعة أن الاستخدام المتزايد للفضاء الخارجي يتطلب من جميع الدول أن تتخذ إجراءات تكفل زيادة الشفافية وتعزيز تدابير بناء الثقة وتحسين المعلومات. وترى المجموعة أنه يقع على عاتق جميع الدول التي تمتلك قدرات كبيرة في مجال الفضاء مسؤولية خاصة هي الإسهام بنشاط في تحقيق الهدف المتمثل في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح في هذا الفضاء. ويتعين على جميع الدول الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع ذلك الهدف ومع المعاهدات القائمة ذات الصلة، حرصاً على صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزاً للتعاون الدولي.

وتسليم المجموعة بأن من شأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أن يحول دون تعرض السلم والأمن الدوليين لخطر جسيم. وتؤكد المجموعة على ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير التي تنطوي على أحكام تُحقق مناسبة وفعالة منعاً لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه.

وتؤكد المجموعة على الأهمية الملحة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وعلى الأهمية العظمى للامتناع على نحو صارم للنظام القانوني القائم المتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن القلق البالغ إزاء الخطر المتزايد الذي يشكله تسليح الفضاء الخارجي، بما في ذلك الآثار السلبية لتطويع ونشر منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى الحصول على تكنولوجيات عسكرية متقدمة يمكن أن تُنشر في الفضاء الخارجي، الأمر الذي أسهم، ضمن جملة أمور، في زيادة إضعاف الجهود الرامية إلى تهيئة جو دولي يفضي إلى التشجيع على نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي.

وتؤكد المجموعة أنه تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية أن تمتنع عن القيام بأي أنشطة يمكن أن تُعرض للخطر الهدف الجماعي المتمثل في الحفاظ على الفضاء الخارجي خالياً من أسلحة الدمار الشامل وجميع أشكال التسليح الأخرى لكفالة أن تكون فوائده متاحة للجميع.

وترى المجموعة أن اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف توفر للدول الأطراف آليات للتشاور فيما بينها والتعاون معاً لحل أي مشاكل قد تنشأ فيما يتعلق بأهداف أحكام تلك الاتفاقات أو بتطبيق تلك الأحكام، وأن هذا التشاور والتعاون يمكن الاضطلاع بهما أيضاً عن طريق إجراءات دولية مناسبة داخل إطار الأمم المتحدة ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وقد أصبحت مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أشد إلحاحاً بسبب الشواغل المشروعة من أن الصكوك القانونية القائمة ليست كافية للردع عن زيادة عسكرة الفضاء الخارجي أو لمنع تسليحه. وتؤكد المجموعة كذلك من جديد اعترافها بأن النظام القانوني الساري على الفضاء الخارجي لا يكفل في حد ذاته وبمفرده منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولهذا الغرض، تشدد المجموعة على الحاجة إلى توطيد وتعزيز ذلك النظام وزيادة فعاليته.

وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة من جديد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح في المجتمع الدولي، الذي يضطلع بالدور الرئيسي في إجراء مفاوضات موضوعية بشأن القضايا ذات الأولوية في مجال نزع السلاح. ومن ثمّ تعتقد المجموعة أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يشرع دون إبطاء في إجراء مفاوضات بشأن المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي حين أن المجموعة ترحب باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣١/٧١ المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، فإنها تشير إلى أن القرار تضمّن الملاحظتين التاليتين فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح:

(أ) يحظى مؤتمر نزع السلاح بالدور الرئيسي في التفاوض بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه؛

(ب) ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشئ فريقاً عاملاً في إطار بند جدول أعماله المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠١٧.

وتحيط مجموعة الـ ٢١ علماً باكتمال أعمال فريق الخبراء الحكوميين واعتماد دراسة عن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، وفقاً للمطلوب في قرار الجمعية العامة ٦٨/٦٥، بشأن "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، الذي أُخذ بتوافق الآراء في الدورة الثامنة والستين للجمعية. وبينما تشدد المجموعة على أولوية التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً لتعزيز النظام القانوني الدولي للفضاء الخارجي، فإنها تسلّم بأن التدابير العالمية والشاملة لكفالة الشفافية وبناء

الثقة، التي يُتوصَّل إليها عن طريق مشاورات دولية واسعة النطاق، يمكن أن تكون تدابير تكميلية هامة. وتدرك المجموعة أهمية اتخاذ تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة، بما في ذلك وضع مدونة لقواعد سلوك غير ملزمة قانوناً، في تعزيز الثقة فيما بين الدول. بيد أن التدابير الطوعية من هذا القبيل لا يمكن أن تكون بديلاً عن معاهدة ملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وترحب المجموعة بتحديث مشروع نص المعاهدة المقدم بصورة مشتركة من الاتحاد الروسي والصين بشأن "منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلاً ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي"، إلى مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتشكل هذه المبادرة مساهمة بناءة في أعمال المؤتمر وأساساً جيداً للمناقشات الرامية إلى اعتماد صك دولي ملزم قانوناً.

وترحب المجموعة أيضاً باعتماد الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ القرار ٣٢/٧١ المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي". وتحيط المجموعة علماً بالمناقشات الموضوعية والتفاعلية التي جرت في مؤتمر نزع السلاح، في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وفقاً للجدول الزمني لأنشطة دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٤، المدرج في الوثيقة CD/1978، وفي ١٣ و ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، وفقاً للجدول الزمني لأنشطة دورة المؤتمر لعام ٢٠١٥ كما وردت في الوثيقة CD/2021؛ وفي الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في إطار الفريق العامل بشأن المسار المستقبلي الذي أنشأه القرار الوارد في الوثيقة CD/2019.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل سري لانكا على بيانه وعلى كلمات التضامن الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لوفد باكستان الذي سيتكلم أيضاً باسم مجموعة ال ٢١.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أدلي ببيان باسم مجموعة ال ٢١، اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تضامن بلدي مع حكومتي وشعبي إسبانيا وفنلندا في أعقاب الحوادث الإرهابية المروعة في كل من برشلونة في توركوا. إننا نصلي من أجل ضحايا هذه الأعمال الحمقاء وأسره المفقودة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً لأهنتكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن نقدر المشاورات الثنائية غير الرسمية التي أجرتموها، ونود أن نطمئنكم بدعم وفدنا وتعاونه الكاملين ونحن نختتم دورة هذا العام.

والآن، سأدلي باسم مجموعة ال ٢١ بالبيان التالي بشأن الضمانات الأمنية السلبية:

تؤكد مجموعة ال ٢١ من جديد أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة المطلقة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وتعرب المجموعة عن اقتناعها بأن خطر استخدام الأسلحة النووية وانتشارها سيظل قائماً ما دامت هذه الأسلحة موجودة. ولذلك ينبغي لمؤتمر نزع السلاح، على النحو الوارد في بيان الفريق الذي أدلت به نيجيريا في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، أن يبدأ مفاوضات بشأن برنامج

مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك اتفاقية للأسلحة النووية تحظر حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها واقتنائها واختبارها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وفقاً للتكليف الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٣٢/٦٨، على أن يفرض ذلك إلى إبرام اتفاق بشأن إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بشكل غير تمييزي ويمكن للتحقق منه وضمن إطار زمني محدد.

وريثما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تؤكد المجموعة مجدداً الحاجة الملحة إلى الاتفاق في أقرب وقت على صك عالمي غير مشروط ولا رجعة فيه وملزم قانوناً وذلك لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في جميع الظروف، باعتبار ذلك أولوية قصوى، على النحو الذي دُعي إليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٧١. وينبغي أن يكون هذا الصك واضحاً وذا مصداقية ولا يشوبه أي غموض، وغير تمييزي ويحدد شواغل جميع الأطراف. وتؤكد المجموعة على وجه الخصوص أن ضمانات الأمن السلبية المقدمة المنصوص عليها في صك ملزم قانوناً ينبغي أن تكون دون أي شروط.

وتعيد المجموعة التأكيد على حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عدم التعرض لهجوم بالأسلحة النووية أو للتهديد باستخدامها من جانب الدول الحائزة لتلك الأسلحة، وتهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية الامتناع عن أي إجراء أو تهديد من هذا النوع، سواء كان ضمناً أم صريحاً.

وتشدد المجموعة على ما أجمعت عليه محكمة العدل الدولية في استنتاجها الذي مفاده أن ثمة التزام بمواصلة المفاوضات بحسن نية والتوصل فيها إلى نتيجة نفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وتذكر المجموعة بانعقاد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي دلّ على أن هذه المسألة لا تزال تشكل أولوية دولية رئيسية، وتؤيد المجموعة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ٣٢/٦٨ و ٥٨/٦٩ و ٣٤/٧٠ و ٧١/٧١ وتدعو إلى تنفيذها التام، في إطار متابعة نتائج هذا الاجتماع.

وتشدد المجموعة أيضاً على أهمية إحياء يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، يُكرس لتحقيق هذا الهدف، وترحب المجموعة بقرار عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، معني بنزع السلاح النووي.

وتسلط المجموعة الضوء على الأهداف التي حددها قرار الجمعية العامة ٦٠/٧١ المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" الذي يؤكد مجدداً جملة أمور منها أن مبدأ تعددية الأطراف هو المبدأ الجوهرى لمعالجة الشواغل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وتؤكد المجموعة ضرورة إنهاء دور الأسلحة النووية في نظريات الدفاع الاستراتيجي والسياسات الأمنية والاستراتيجيات العسكرية، التي لا تكتفي بتبرير استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وإنما تُبقي أيضاً على مفاهيم لا يمكن تبريرها بشأن الأمن الدولي، تستند إلى تعزيز وتطوير سياسات الردع النووي التي تتبعها التحالفات العسكرية.

وريشما تتحقق الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية، تعتقد المجموعة أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، مع مراعاة الأحكام الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، يُعد خطوة إيجابية وإجراء مهم نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندابا وسيمبالاتينسك، وبمركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية. وترحب مجموعة الـ ٢١ كذلك بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٦٩ الذي قررت الجمعية العامة فيه أن يعقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، لمدة يوم واحد، في نيويورك في عام ٢٠١٥، وأن ترأسه إندونيسيا؛ وتشير المجموعة مع التقدير إلى الجهود المختلفة المبذولة في هذا الصدد بغية تحقيق نتائج ملموسة.

وتعيد المجموعة التأكيد على أنه في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من الأساسي أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى جميع الدول في هذه المناطق ضمانات غير مشروطة بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وتحث المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا السياق، على سحب جميع تحفظاتها وإعلاناتها التفسيرية المتعلقة بروتوكولات معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، ولأول مرة في التاريخ، عن كون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة انعقاد القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في هافانا، كوبا، يومي ٢٨ و٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وهو الإعلان الذي يتضمن التزام جميع دول تلك المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية وبالإسهام في نزع السلاح بصورة عامة وكاملة. ويُؤمل أن تلي هذا الإعلان إعلانات سياسة أخرى تهم مناطق أخرى من العالم باعتبارها مناطق سلام.

وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي، الذي اعتمد في القمة الرابعة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في كيتو، إكوادور، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والتي أكدت مجدداً على التزام جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحفاظ على السلم وعلى الأمن الدولي وبالاستقلال السياسي ونزع السلاح النووي، وهي أمور من شأنها أن تؤدي إلى نزع السلاح بصورة عامة وكاملة ويمكن التحقق منها. وترحب المجموعة أيضاً بإعلان بونتا كانا السياسي، المعتمد في القمة الخامسة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في بونتا كانا، الجمهورية الدومينيكية، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الذي يؤكد مجدداً التزام الجماعة بتحقيق حظر الأسلحة النووية وإزالتها على نحو كامل. وتعيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأكيد التزامها بتوطيد موقف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام وتبرز خاصيتها المتمثلة في كونها أول منطقة، على الإطلاق، خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة ثلاثيلوكو. وترحب المجموعة بالاحتفال بالذكرى السنوية

الخمسين لإبرام معاهدة تلاتيلولكو في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ في المكسيك في إطار عمل الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتعرب المجموعة مجدداً عن دعمها القوي للتبكير بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولبلوغ هذه الغاية، تؤكد المجموعة مجدداً الحاجة إلى التعجيل في إنشاء هذه المنطقة استجابةً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١)، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ويعرب أعضاء مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن استيائهم وقلقهم البالغ لأن ثلاث الدول الأطراف، منها دولتان تتحملان مسؤولية خاصة بصفتها وديعتين للمعاهدة وراعتين للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتقديمها، المعقود في عام ١٩٩٥، عطلت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعني باستعراض المعاهدة، بما في ذلك عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على نحو ما ورد في قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. ومن شأن هذا الأمر أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار برمته. ويؤكد أعضاء مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد أن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط لا يزال يشكل الأساس لإنشاء تلك المنطقة وأن قرار عام ١٩٩٥ يبقى سارياً إلى حين تنفيذه تنفيذاً كاملاً. كما أن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ التي هي دول أطراف في المعاهدة تُعرب عن قلقها الشديد إزاء عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، ووفقاً للفقرة ٦ من ذلك القرار، تهيب بجميع الدول الأطراف في المعاهدة، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية في وقت مبكر بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، وتؤكد من جديد أنه يجب على مقدمي القرار أن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً تاماً دون مزيد من الإبطاء. ويعرب أعضاء مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن قلقهم البالغ لأن استمرار عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، المخالف للمقررات المعتمدة في المؤتمرات ذات الصلة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعنية باستعراض المعاهدة، يضعف مصداقية المعاهدة ويخل بالتوازن الهش بين أركانها الثلاثة، بالنظر إلى أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

وفي حين ترى المجموعة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تمثل خطوات إيجابية نحو تعزيز مساعي نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، لا تؤيد المجموعة الحجج التي مفادها أن الإعلانات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية هي إعلانات كافية، أو أن الضمانات الأمنية لا ينبغي تقديمها إلا في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء القيود الجغرافية للضمانات الأمنية، فإن

الضمانات الأمنية التي تقدّم إلى الدول الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا تحل محل الضمانات الأمنية العالمية والملزّمة قانوناً.

وتشير المجموعة إلى أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد أثارت مسألة المطالبة بالضمانات الأمنية في ستينيات القرن الماضي، وأن المطالبة تبلورت في عام ١٩٦٨ خلال المرحلة النهائية من المفاوضات على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. غير أن استجابة الدول الحائزة للأسلحة النووية، على نحو ما ورد في قراري مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥)، كانت غير مكتملة وجزئية ومشروطة. لذلك لا تزال المطالبة بالضمانات الأمنية قائمة.

وتقر المجموعة بوجود نُهج متنوعة، لذلك ينبغي السعي بصورة حثيثة إلى وضع صك عالمي ومُلزِم قانوناً بشأن توفير ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وترى المجموعة أن وضع صك من هذا القبيل سيكون خطوة مهمة نحو تحقيق جميع أهداف مراقبة الأسلحة ونزع الأسلحة النووية ومنع الانتشار بجميع جوانبه.

وتخطط المجموعة علماً بالمناقشات الموضوعية والتفاعلية غير الرسمية بشأن ضمانات الأمن السلبية، التي جرت في إطار مؤتمر نزع السلاح في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وفقاً لجدول أنشطة دورة عام ٢٠١٤ المدرج في الوثيقة CD/1978؛ وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، وفقاً للجدول الزمني لأنشطة دورة المؤتمر لعام ٢٠١٥ كما وردت في الوثيقة CD/2021؛ وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في إطار الفريق العامل بشأن المسار المستقبلي الذي أنشأه القرار الوارد في الوثيقة CD/2090.

مع الإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، على ما أبدىتموه من صبر في الاستماع، سأطلب أخذ الكلمة مرة أخرى بصفتي الوطنية للإدلاء ببيان أقصر بكثير.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): أشكر ممثل باكستان على كلمات التضامن الرقيقة وعلى بيانه. أعطي الكلمة الآن لوفد كوبا الذي سيتكلم أيضاً باسم مجموعة ال ٢١.

السيدة بيريز ألفاريز (كوبا) (تكلمت بالأسبانية): السيد الرئيس، تود كوبا أيضاً تقديم تعازيها إلى البلدان التي وقعت ضحية للأعمال الإرهابية.

وسأدلي الآن ببيان باسم مجموعة ال ٢١ حول متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٧.

(تكلمت بالإنكليزية)

السيد الرئيس، يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم مجموعة ال ٢١.

لقد تجلّى بوضوح في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الدعم القوي الذي يقدمه المجتمع الدولي من أجل اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، عندما أعرب رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية ومسؤولون آخرون كبار أو رفيعو المستوى عن موافقهم وسياساتهم المؤيدة دون موارد لنزع السلاح استجابة للمقرر الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٣٩/٦٧.

وعقب هذا الاجتماع الرفيع المستوى، اعتمدت الجمعية العامة القرارات ٣٢/٦٨ و٥٨/٦٩ و٣٤/٧٠ و٧١/٧١ المعنونة "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣". ودعت هذه القرارات إلى التعجيل ببدء إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التبكير بإبرام اتفاقية شاملة تحظر امتلاك تلك الأسلحة واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها.

وطلبت القرارات أيضاً إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وبخاصة فيما يتعلق بعناصر اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح.

وقررت الجمعية العامة أيضاً أن تعقد، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، مؤتمراً دولياً رفيع المستوى للأمم المتحدة معنياً بنزع السلاح النووي بغية استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد.

وتشدد المجموعة على أهمية الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي يوافق ٢٦ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن تقديرها للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والبرلمانيون ووسائل الإعلام والأفراد الذين اضطلعوا بأنشطة لتعزيز هذا اليوم الدولي، بجميع الوسائل المتعلقة بالأنشطة التثقيفية والمذكّية لوعي الجمهور بشأن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية للإنسانية وضرورة القضاء التام عليها، بُغية حشد الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتدعو المجموعة جميع الجهات ذات المصلحة إلى الاستمرار في ترويج اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد بهافانا، في كوبا، يومي ٢٨ و٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأعلنت البلدان الأعضاء الـ ٣٣ في الجماعة أن تعزيز نزع السلاح النووي يمثل هدفاً ذا أولوية في إطار المضي نحو نزع السلاح العام والكامل من أجل تعزيز الثقة بين الأمم. وتؤكد الجماعة مرة أخرى التزامها المستمر بمواصلة العمل على أن تظل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام وتتعزز كذلك، وبالتالي الإسهام في استتباب الأمن الإقليمي والدولي.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً خطيراً للإنسانية ولكل الحياة على الأرض، وإن الحصن الوحيد المانع من العواقب الإنسانية الكارثية لتفجير نووي هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بطريقة لا رجعة فيها وبشكل ملزم قانونياً والحفاظ على عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

إن نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى لمؤتمر نزع السلاح. وتؤكد المجموعة من جديد أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وسيؤدي تنفيذ الواجبات والالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي إلى تعزيز عدم الانتشار. لذا يجب السعي إلى نزع السلاح النووي بطريقة شاملة وغير تمييزية.

إن مجموعة الـ ٢١ مدركة للالتزامات الرسمية للدول الأطراف التي تعهدت بها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما مواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر والتوصل إلى نزع السلاح النووي، وتدعو إلى التعجيل بالالتزام القانوني المتمثل في الوفاء بالتعهدات المقطوعة في هذا الميدان.

إننا نعترف بالمساهمة الكبيرة التي قدمها عدد من البلدان سعياً إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي من خلال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وكذلك عن طريق التخلي الطوعي عن برامج الأسلحة النووية أو سحب جميع الأسلحة النووية من أراضيها، ونؤيد بقوة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وإننا نشعر بقلق شديد إزاء استمرار غُزوف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التعامل مع التزاماتها التعاهدية بوصفها التزامات عاجلة بالقضاء الكامل على أسلحتها النووية، متذرعاً في ذلك بمبررات غير مقبولة لأن الحاجة تدعو بالحاح إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتفادي الآثار الضارة المترتبة على الأسلحة نووية.

وفي هذا الصدد، نشير إلى الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع في رأيها الاستشاري لعام ١٩٩٦ بأن هناك التزاماً بالسعي بحسن نية إلى إجراء وإنهاء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

وتؤمن المجموعة إيماناً راسخاً بأن الوقت قد حان للانتقال من القول إلى الفعل. وبناء على ذلك، تعتنم مجموعة الـ ٢١ هذه الفرصة للدعوة إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٣٢/٦٨ و ٥٨/٦٩ و ٣٤/٧٠ و ٧١/٧١. وفي هذا الصدد، تدعو مجموعة الـ ٢١ إلى الشروع العاجل في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما بشأن وضع اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر حياتها وتطويرها وإنتاجها واقتناءها واختبارها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتعمل على تدميرها.

وتحيط مجموعة الـ ٢١ علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس ومن ١٥ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وتأمل المجموعة في أن يسهم هذا الصك في تعزيز نزع السلاح النووي تمهيداً للقضاء التام عليه.

لذلك نلتبس منكم، السيد الرئيس، أن تراعوا في مشاوراتكم الجارية كيفية المضي قدماً في الولاية التي أسندتها الجمعية العامة للمؤتمر بشأن هذه المسألة الهامة، وندعو أعضاء المؤتمر إلى دعم هذه المبادرة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة كوبا على بيانها وعلى الإعراب عن دعمها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير الهند.

السيد غيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يهنيئكم وفد بلدي على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ويؤكد لكم دعمه الكامل في الاضطلاع بهذه المسؤولية الهامة.

وأود أن أشارك زملائي الآخرين في نقل تعازينا بعد الحسائر في الأرواح التي خلفتها الهجمات الإرهابية المروعة في برشلونة وكامبريلس في الأسبوع الماضي. كما نعرب عن تعازينا لزملائنا الفنلنديين بعد الهجوم الإرهابي الذي وقع في توركو. ويدين بلدي الإرهاب دون تحفظ ويكرر دعوته إلى الوقف الفوري لتقديم كل الدعم المادي أو المعنوي أو الدبلوماسي للإرهاب بأي شكل من الأشكال.

وأود أيضاً أن أشارك الزملاء الآخرين في الترحيب بزميلينا الجديدين من سلوفاكيا وهولندا، اللذين قدما بالفعل إسهاماً هاماً في مناقشاتنا في المؤتمر هذا اليوم. وأود أيضاً أن أرحب بالسيدة أنيا كاسبرسن، التي تتولى قيادة فرع مكتب شؤون نزع السلاح في جنيف. فقد جلبت معها تجربة غنية ومهارات متميزة للاضطلاع بهذه المهمة. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل معها بشأن مجموعة قضايا نزع السلاح التي تُعالج يومياً في جنيف.

ويعتقد وفد بلدي أن هذا الوقت، الذي يصعب فيه التقدم للغاية وتظهر فيه تحديات جديدة أمام الأمن الدولي، وتحدث فيه تغيرات في السلطة وتغيرات في التكنولوجيا، ليس بالوقت المناسب الآن لتخفيض الموارد أو نقص التأكيد بأي شكل من الأشكال على وظيفة نزع السلاح في الأمم المتحدة. في الواقع، هذا وقت العمل - في كل منتدى لدينا - بصبر ومثابرة وليس وقت التخلي عن هذه القضايا أو التقليل من التزامنا بها إحساساً منا بالإحباط.

السيد الرئيس، كما هو واضح من القائمة الطويلة للمتكلمين هذا اليوم، هناك طلب مكثوم في المؤتمر يدعو إلى عقد جلسة عامة، لذلك استسمحكم وأستسمح الزملاء في معالجة مسألتين مهمتين.

بادئ ذي بدء، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقرأ في سجل المؤتمر رد المتحدث الرسمي باسم حكومة الهند على استفسار إعلامي في ١٨ تموز/يوليه عن وجهة نظر الهند بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية المعتمدة في نيويورك في ٧ تموز/يوليه من هذا العام:

فرداً على استفسار عن وجهة نظر الهند بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، قال المتحدث الرسمي إن الهند لا تزال تولي الأولوية لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ومن دون تمييز وبشكل قابل للتحقق منه ولا تزال ملتزمة بذلك. غير أن الهند لم تشارك في المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية، التي أبرمت في نيويورك في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ كما لم تشارك أي من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في المفاوضات.

لقد أجريت هذه المفاوضات بموجب النظام الداخلي للجمعية العامة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وامتنعت الهند عن التصويت على هذا القرار وقدمت تفسيراً مفصلاً للتصويت. وأعربت الهند كذلك عن موقفها بشأن مسألة عدم مشاركتها في هذه المفاوضات في جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧.

لذا لا يمكن للهند أن تكون طرفاً في المعاهدة، وبالتالي فهي ليست ملزمة بأي التزامات قد تنشأ عنها. وتعتقد الهند أن هذه المعاهدة لا تشكل بأي شكل من الأشكال تدوينا لأي قانون دولي عربي أو مساهمةً فيه.

وتعيد الهند تأكيد التزامها بهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وتعتقد الهند أن هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال عملية تدريجية يُتعهد بها من خلال التزام عالمي في إطار شامل متعدد الأطراف وغير تمييزي متفق عليه. وفي هذا الصدد، تؤيد الهند بدء المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح، المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح في العالم والذي يعمل على أساس توافق الآراء.

السيد الرئيس، أود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لتلاوة بيان آخر من المتحدث الرسمي في ٧ تموز/يوليه بشأن قلق الهند من تجارب القذائف الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية:

إن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تنفيذ برامج القذائف التسيارية النووية وما يرتبط بها من قضايا الانتشار النووي يشكل تهديداً خطيراً للسلم والاستقرار الدوليين. كما أن هذه التجارب أثرت سلباً في الأمن القومي للهند.

وتدعو الهند جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن هذه الأعمال التي تقوض السلام والاستقرار الدوليين. كما نحث المجتمع الدولي على العمل سوياً لمساءلة جميع الأطراف التي دعمت هذه البرامج.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الهند على كلماته الطيبة ودعوته إلى التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وعلى البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لسفير كولومبيا.

السيدة لوندونو سوتو (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ، السيد الرئيس، بأن أعرب عن تعازي القلبية لإسبانيا بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم الخميس الماضي، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، في برشلونة وكامبريلس، ولفنلندا بعد العمل الإرهابي الذي وقع على أراضيها. وتكرر كولومبيا إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتعرب عن تضامنها مع شعب وحكومة إسبانيا وشعب وحكومة فنلندا.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الهام وأتمنى لكم النجاح في مساعيكم. ولا يزال وفدنا ملتزماً بإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف مؤتمر نزع السلاح. ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلت بها مجموعة الـ ٢١ في وقت سابق من هذا اليوم.

يوفر مشروع التقرير الذي قدمتموه لنا فرصة للتأمل في الكيفية التي يمكن أن نركز بها جهودنا في المستقبل القريب وكيف يمكننا تحقيق انفراج في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي من خلال اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن. ليس أمامنا خيار سوى مواجهة الحقائق السائدة خارج مؤتمر نزع السلاح. إن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في مؤتمر الأمم المتحدة المكلف بالتفاوض بشأن هذا الصك يمنحنا بلا شك فرصة لمناقشة عملنا موضوعاً وهدفاً.

في حين قد يكون من المبكر بعض الشيء إجراء تقييمات، فإن الشيء المؤكد هو أنه من أجل جعلها دقيقة، من الضروري النظر إلى الإطار العام ككل. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الوثيقة التي تحمل الرمز A/71/371 والمعنونة "تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف". وكما تذكرون، اجتمع الفريق العامل المفتوح العضوية في عام ٢٠١٦ واعتمد مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها والتي لم ينفذ منها سوى توصية واحدة - وفي وقت قياسي - وهي التوصية المتعلقة بالتفاوض على صك يحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. ولم يُنفذ أي من الاستنتاجات والتوصيات الأخرى المتفق عليها. وسمحوا لي أن أشير إلى أن لكل منها له صلة بولاية مؤتمر نزع السلاح. ولذلك، تقترح حكومة كولومبيا بكل احترام أن يؤيد المؤتمر الوثيقة وأن ينفذ على وجه السرعة التوصيات المتعلقة، ولا سيما المتعلقة ببذل جهود إضافية لوضع تدابير وأحكام ومقاييس قانونية فعالة ومحددة، يكون اعتمادها ضرورياً لتحقيق الحفاظ على عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٠، الذي أنشأ الفريق العامل، طلب إلى الأمين العام أن يحيل تقريره إلى مؤتمر نزع السلاح. وبالنظر إلى أن وفدنا شارك في عمل ذلك الفريق العامل وساعد أيضاً على المضي قدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، تدرك كولومبيا أنه ليس من السهل سد الفجوة الفاصلة بين المواقف المتباينة بوضوح أو تجاهل اختيار بعض البلدان البقاء على هامش المناقشة. ومع ذلك، فإن الإقرار بشكل لا لبس فيه بأن المسافة التي تفصل بين موقفين هو الخطوة الأولى نحو تقليصها. ويحدد التقرير الوارد في الوثيقة A/71/371 بدقة المسافة التي يجب أن نقلصها. إننا نعلم أنه على الرغم من أن أغلبية المواقف المتباينة تتعلق بمسائل التسلسل والتوقيت، فإن المسألة التي لا تتباعد فيها المواقف هي الهدف المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية. وطالما ظل هيكل نزع السلاح الحالي قائماً، وظل مؤتمر نزع السلاح مكلفاً بالعمل كمنتدى وحيد للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف، فإن المؤتمر ملزم بالاضطلاع بدوره كاملاً. وينبغي أن تكون الموضوعات التي تناوّلها التقرير المذكور سابقاً موضوع مناقشة وأن يتم حلها بسرعة في إطار المؤتمر، لأن الفشل في ذلك قد يجعل منه مؤتمراً متجاوزاً.

وفي هذا الصدد، السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يشير إلى أن الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة بسخاء للمؤتمر، بما في ذلك حق الدول في أخذ الكلمة خلال الوقت المخصص للمداولات، هو مسؤولية تقع على عاتقنا من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لغرض وحيد هو اتخاذ تدابير فعالة للحفاظ على بقاء الكوكب. ولعل القيود المالية التي تواجهها صكوك نزع السلاح الأخرى التي تقدم مساهمات ملموسة في هذا المجال تجعلنا نتوقف للحظة من أجل التفكير.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشكر السفير لين، ممثل ميانمار والميسرين للفريق العامل المعني بالمضي قدماً على المناقشات المفيدة التي نظمها وعلى الوثيقة المعروضة علينا. ويشكل عمل المجموعة بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح.

وتمشياً مع بياني، السيد الرئيس، أود أن أؤكد على الطابع الملح الذي ينبغي أن يوجه العمل المتعلق بالبنود من ١ إلى ٤ من جدول أعمال المؤتمر.

لا يمكننا أن نستمر في تجاهل شهادات مثل تلك التي أدلى بها الشباب المتواصل من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية الذين كانوا معنا هنا في وقت سابق من هذا اليوم والذين قدموا من اليابان إلى المؤتمر لتقديم أكثر من ٢١٠.٠٠٠ توقيع من أفراد كرسوا جهودهم لهذه القضية.

وأخيراً، أود أن أرحب بالزميلين من سلوفاكيا وهولندا، اللذين انضموا إلينا هنا في مؤتمر نزع السلاح، وبالسيدة كاسبرسن، بعد توليهم مهامهم الجديدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفيرة كولومبيا على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة الداعمة للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لوفد إستونيا، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيدة سالسا - أودرافرن (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد البلدان التالية هذا البيان: تركيا والجبل الأسود وصربيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على توليكم الرئاسة وتقديم تعاطفنا وتضامننا مع جميع المتضررين من الهجمات الإرهابية في الأسبوع الماضي.

منذ اجتماعنا الأخير، واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسريع برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية، لا سيما إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات في ٤ و ٢٨ تموز/يوليه. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة هذه الأعمال التي تشكل انتهاكات صارخة للالتزامات الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على النحو المنصوص عليه في العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتي تمثل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين.

ويرحب الاتحاد الأوروبي كثيراً باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) بالإجماع. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال دون إبطاء، وبشكل كامل وغير مشروط، للالتزامات بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والامتناع عن أي عمل استفزازي آخر قد يزيد من التوترات الإقليمية والعالمية.

ويدعم الاتحاد الأوروبي الجهود الدبلوماسية المبذولة مع شركائنا من أجل تهدئة الوضع ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية وبشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. ويبرز الاتحاد الأوروبي أهمية الحفاظ على وحدة المجتمع الدولي في مواجهة التحدي. وإن الانخراط الوثيق مع جميع الشركاء الرئيسيين للاتحاد الأوروبي في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم أمر أساسي في هذا الصدد.

وكما ورد في استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٧ تموز/يوليه، يدعم الاتحاد الأوروبي الدور الرائد لجمهورية كوريا ودعوتها لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المشاركة في حوار ذي مصداقية ومغزى، بما في ذلك

من خلال تدابير بناء الثقة، من أجل نزع فتيل التوتر وتمكين الخطوات الهادفة إلى تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل وشامل ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية والتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن. والاتحاد الأوروبي مستعد لدعم هذه العملية بالتشاور مع الشركاء الرئيسيين.

السيد الرئيس، إن تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقوض نظام عدم الانتشار ونزع السلاح العالميين الذي دعمه الاتحاد الأوروبي بقوة منذ عقود. وهي تصرفات تؤكد مدى مركزية دعم وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضرورة إضفاء الطابع العالمي عليها وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد إستونيا على بيانه وعلى كلمات تأييده للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير النمسا.

السيد هاجنوكزي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم، السفير هرايس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولكم أن تعولوا على كامل الدعم من وفد بلدي، ولكن من دواعي حزني أيضاً أن أعرب عن تعازي النمسا لبلدكم ولأسر ضحايا الهجمات الإرهابية البغيضة التي وقعت في الأسبوع الماضي. وبالمثل، نشاطر أصدقاءنا الفنلنديين مصابهم بعد عمليات الطعن التي وقعت في توركو. وبنبرة أكثر إيجابية، أود أن أرحب بنائب الأمين العام الجديد وبالزميلين الجديدين من سلوفاكيا وهولندا.

السيد الرئيس، تدين النمسا بأقوى العبارات الممكنة أحدثت عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتتفق تماماً مع البيان الذي أدلى به للتو باسم الاتحاد الأوروبي.

إننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع فوراً عن أي انتهاكات أخرى للقانون الدولي ووقف جميع الاستفزازات. لقد حان الوقت لنبذ طريق المواجهة والشروع في التعاون.

وإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إظهار استعدادها لتحمل مسؤولياتها بصفتها عضواً في المجتمع الدولي.

إن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تطوير أسلحة نووية يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، بما في ذلك تهديد أمنها الوطني. لا يمكن بناء السلام والأمن على أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن أن يستمر السلام والأمن بتهديد نحو المدن والمناطق من فوق الأرض، مما يتسبب في معاناة لا معنى لها لأعداد كبيرة من المدنيين ويؤدي إلى آثار محتمل من شأنه أن يقضي على أجزاء من سكانها وبلدها، وربما على البشرية جمعاء. لقد أصبح الدمار المتبادل الأكيد مفارقة تاريخية. بل والأكثر من ذلك أن العالم أصبح متعدد الأقطاب ويواجه، على وجه الخصوص، مخاطر أمنية ذات طبيعة لا يمكن مواجهتها بالأسلحة النووية. لا ينبغي أن يكون لأسلحة الدمار الشامل مكان في القرن الحادي والعشرين. وكانت الآثار العشوائية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والآثار الإنسانية غير المقبولة هي التي أدت إلى حظرها الكامل من جانب المجتمع الدولي. ويبين التاريخ أن الخطوة الأولى للقضاء على أسلحة الدمار الشامل هي حظرها من خلال صكوك ملزمة قانوناً. وتبين القاعدة الدولية التي تمنع استخدام هذه الأسلحة أن تأثيرها يتجاوز أيضاً الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات.

وأخيراً، يمكننا القول اليوم أنه بعد أكثر من ٧٠ عاماً على حادثتي هيروشيما وناغازاكي، فإن الفئة الثالثة من أسلحة الدمار الشامل ستكون محظورة بشكل لا لبس فيه. ولنا أن نفخر بأنه في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، اعتمد المجتمع الدولي نص معاهدة لحظر الأسلحة النووية. والرسالة التي لا لبس فيها هي أن الأسلحة النووية غير قانونية وغير شرعية، وستوصم بدون شروط على أنها أسلحة محظورة بموجب القانون الدولي. وتحظر المعاهدة الجديدة تطوير الأسلحة النووية واختبارها وإنتاجها وتصنيعها وحيازتها وتركيبها. والمعاهدة مفتوحة لجميع الدول: الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والبلدان التي تستقبل حالياً أسلحة نووية والدول الحائزة للأسلحة النووية. وتتيح المعاهدة مسارات مرنة للانضمام وتسمح بإسهام الدول الحائزة للأسلحة النووية في مواضيع مهمة مثل التحقق والتدابير ذات الصلة. وترسي المعاهدة الأساس لمزيد من التقدم في نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف والمضي نحو عالم خال من الأسلحة النووية - وهو هدف التزمنا به جميعاً.

ويستند هذا الصك الجديد الملزم قانوناً إلى القلق الشديد إزاء العواقب الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية على نحو ما تضمنته ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأقرته الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠. ولقد شكلت المناقشات الوقائية التي جرت في أوسلو ونياريت وفيينا حجة مقنعة مفادها أن العواقب الإنسانية والمخاطر الكامنة الكبيرة صارت أخطر مما كان مفهوماً من قبل. وقد تعززت هذه القناعة عندما تبين أنه لا وجود لقدرة وطنية أو دولية كافية للتصدي لهذه العواقب. في الماضي، كانت البشرية محظوظة للغاية، في عدة مناسبات، عندما شهدنا حالات كادت تحدث فيها تفجيرات غير مقصودة للأسلحة النووية. لذا فإن اختبار حطنا لسنوات، أو حتى لأجيال أخرى، سيكون أمراً غير مسؤول. وكما قال وزير خارجية أستراليا السابق، غارث إيفانز، من الحظ السعيد أنه منذ عام ١٩٤٥، لم تحدث انفجارات أخرى للأسلحة النووية. لكن الإحصائيين يخبروننا أن احتمال هذا الحدث يتزايد بمرور الوقت. وإن تعريض سكاننا بشكل متعمد، وربما كل البشرية إلى خطر الانقراض هو مقامرة غير مسؤولة في نهاية المطاف وتتعارض مع مصالحنا الأمنية القومية. وكما قال رئيس بلدي في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: "إذا لم نقض على الأسلحة النووية، قضت هي علينا". وتفخر النمسا بأنها كانت، لسنوات عديدة، زعيمة مشاركة في الجهود المطالبة بالتحرك العاجل لتجاوز الأسلحة النووية.

السيد الرئيس، إن جميع النهج المتعلقة بنزع السلاح النووي تتفق على الضرورة العامة والمنطقية للحظر. ولتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، يتعين حظر أسلحة الدمار الشامل هذه في الواقع بموجب القانون الدولي. ومع ذلك، فضل البعض التفاوض على معاهدة في مرحلة لاحقة. وكما رأينا في حالات كثيرة جداً، لا يوجد أبداً توافق في الآراء بشأن الوقت المناسب في نظر جميع الدول. لذا نشجع بقوة جميع الدول على اغتنام الفرص الكبيرة والعملية المنصوص عليها في المعاهدة الجديدة والتوقيع عليها والتصديق عليها. ونعتقد أن الوقت قد حان لطى الصفحة وتجاوز مناقشة الوقت المناسب، والنظر في المضمون من أجل تحقيق تقدم في نزع السلاح النووي، الذي يظل الجزء الأول من الأعمال غير المنجزة في الجهود العالمية لنزع السلاح.

وما دامت الأسلحة النووية قائمة، فإن خطر استخدامها - عمداً أو خطأً أو عرضاً - أو وقوعها في أيدي الإرهابيين يظل حقيقياً. ونأمل أن يكون الزخم الحالي بمثابة قوة دفع لتسريع نزع السلاح النووي. والآن بعد أن أبرمنا معاهدة حظر الأسلحة النووية، يتعين علينا أن نعمل

بجهد من أجل القضاء التام على هذه الأسلحة. ولا بد من التعجيل باتخاذ تدابير فعالة أخرى للحد من جميع أنواع الأسلحة النووية، المنشورة وغير المنشورة، والقضاء عليها في نهاية المطاف، بما في ذلك من خلال اتخاذ التدابير الانفرادية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وبالمثل، تعد تدابير الحد من المخاطر خطوة مؤقتة. ويتكون الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار من عناصر متأزرة. ولقد كان الصك القانوني الجديد بشأن حظر الأسلحة النووية قطعة مفقودة في هذا اللغز. لذا فإن تعزيز عنصر واحد منها هو تعزيز للبناء بكامله. وعلى مشارف الذكرى السنوية الخامسة عشرة لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من الأبناء السارة أن يتحقق أخيراً إسهام كبير تأخر كثيراً في مجال تنفيذ الركن المتعلق بنزع السلاح. ونشجع بقوة جميع الدول على اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز هذا الركن، بما في ذلك عن طريق تنفيذه بالكامل والسعي إلى عالميته.

لا تزال برامج الأسلحة والقذائف النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل مصدر قلق دولي كبير. وتناشد النمسا جميع الدول الأخرى المدرجة في المرفق الثاني أن تتخذ إجراءات حاسمة من أجل التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونأمل أن تتمكن قريباً من البناء على عمل الفريق التحضيري الرفيع المستوى التابع لفريق خبراء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وبدء التفاوض بشأن المعاهدة.

لقد كان عام ٢٠١٧ عاماً واعداداً في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف - وهو عام أثبت أن التقدم ممكن حقاً حتى بعد عقود من الجمود. فبعد ٢٠ عاماً من الجمود في مجال نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، تم أخيراً التوصل إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية - وهي معاهدة طُلبت منذ أول جمعية عامة للأمم المتحدة - واعتمدت وسيُفتح قريباً باب التوقيع عليها. فلنغتنم هذه الفرصة للتغلب على عقود من الانحصار والمناورة من أجل إحراز مزيد من التقدم. وبدلاً من التحسر على التوترات المتزايدة في البيئة الأمنية الدولية، نتذكر أن في مثل هذه الأوقات تماماً تحققت فيها معاهدات رئيسية لنزع السلاح النووي. ما نحتاجه هو العمل، وليس نقد التقدم والمزيد من التقاعس.

لقد لاح بصيص من الأمل عندما أعدت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هذا العام في نهاية المطاف وثيقة استنتاجات. وإن مؤتمر نزع السلاح مدعو إلى إنهاء انحصاره حتى يتمكن من الاضطلاع مرة أخرى بولايته للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح.

واسمحوا لي أن أختتم، السيد الرئيس، بالتأكيد من جديد على التزام النمسا القوي بالتعاون المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وعلى دعمنا الكامل لجهودكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل النمسا على بيانه وعلى عبارات التضامن الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيدة مسانا غارسيا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ، السيد الرئيس، بتهنئتك على توليكم مسؤولية قيادة مؤتمر نزع السلاح في الجزء الأخير من دورته لعام ٢٠١٧. وكونوا على يقين أن بإمكانكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي الكامل لمساعدكم.

وأود أن أعرب عن خالص تعازينا لحكومتنا إسبانيا وفنلندا وشعبيهما. وإن بيرو ترفض وتدين بشدة الهجمات الإرهابية الشنيعة التي وقعت مؤخراً في برشلونة وتوركو.

السيد الرئيس، رغم الجمود الذي شاب مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات الـ ٢١ الماضية، ما زلنا نعتقد أنه له دوراً أساسياً في صون السلم والأمن العالميين. وعلينا ألا ننسى أن المؤتمر هو المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح ويتيح لنا منبراً مناسباً للحوار المستمر وتبادل الآراء بين الأعضاء. ونحن واثقون أن الجهود الرامية إلى التوفيق بين المواقف وإبرام الاتفاقات ذات الأهمية العالمية داخل هذا المنتدى ستؤدي إلى نتائج إيجابية في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ أنه في ظل رئاستكم، ستعقد الجلسات العامة المعتادة مرة أخرى؛ ونأمل ألا تُحرم هذا المنتدى المفيد والقيم.

خلال فترة توقف الجلسات العامة للمؤتمر، شهد العالم إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذائف تسيارية جديدة. ويعد الاختبار المتكرر لهذه القذائف انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لذلك تحث حكومة بلدي مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف عمليات الإطلاق هذه، والتخلي عن برنامجها النووي، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تفتيش منشآتها النووية.

وتعيد بيرو التأكيد على التزامها بتنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن الذي ستكون فيه عضواً غير دائم اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وفي إطار ذلك الالتزام، سنبدل قصارى جهدنا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. زملائي الأعزاء، علينا ألا ننسى مسؤوليتنا الكبيرة في رعاية كوكبنا من أجل نقله إلى أجيال المستقبل في أفضل حالة ممكنة.

السيد الرئيس، إننا نقدر كثيراً العمل القيم الذي قام به السفير لين من ميانمار بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالمضي قدماً، ناهيك عن عمل الميسرين المشاركين. ونأمل أن تجد المناقشات التي تجري داخل مجموعة العمل صدى مناسباً وتستمر في العام المقبل، كما قلتم أنت للتو، حتى تتمكن من بدء الدورة القادمة باعتماد برنامج عمل مع ولاية تفاوضية تراعي حساسية القضايا التي نعالجها، بالإضافة إلى جهود وأولويات المجتمع الدولي.

وأخيراً، أود أن أرحب بسفيري سلوفاكيا وهولندا، فضلاً عن السيدة كاسبرسن، التي انضمت إلينا مؤخراً هنا في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفيرة بيرو على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة الداعمة للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير إيطاليا.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنيكم على توليكم ولايتكم وأن أؤكد لكم كامل الدعم والتعاون من وفد بلدي.

واسمحوا لي أيضاً أن أشارك الوفود السابقة في الإعراب عن خالص تعازينا إثر الهجوم المروع الذي وقع في برشلونة وكذلك تضامننا الصادق مع أسر الضحايا والجرحى. وأود أيضاً أن أعرب عن تعازينا وتضامننا مع زميلنا الفنلندي ومع شعب فنلندا إثر الهجوم الذي وقع في توركو.

واسمحوا لي أيضاً أن أرحب، بنبرة أكثر إيجابية، كما قال زميلي النمساوي في وقت سابق، بنائب الأمين العام الجديد للمؤتمر، فضلاً عن الممثلين الدائمين الجديدين لسلوفاكيا وهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأود أن أشارك الوفود الأخرى في التأكيد مجدداً، بأقصى قدر من العزم، على إدانة بلدي القوية للقذائف التسيارية التي أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٤ و ٢٨ تموز/يوليه، مما يزيد من الانتهاكات الواضحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن وتيرة هذه الاختبارات التسيارية المتكررة، بما فيها القادرة على عبور القارات، والتطوير المستمر للتكنولوجيات ذات الصلة مصدر قلق خطير ومتزايد. وتمثل البرامج الصاروخية والنووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً خطيراً لسياسة عدم الانتشار العالمية، فضلاً عن تهديد السلم والأمن الدوليين. ولهذا الأسباب، نرحب باعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧). لقد أرسل مجلس الأمن، مرة أخرى، رسالة لا لبس فيها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ألا وهي أن المجتمع الدولي متحد في إدانة الاستفزازات المتزايدة من جانب كوريا الشمالية، وهو مصمم على مواجهة هذا المستوى الجديد من التهديد باتخاذ المزيد من الإجراءات.

ونؤكد من جديد أن قلق مجلس الأمن موجه إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا إلى شعبها، الذي لا يزال يعاني تحويل الموارد بعيداً عن التنمية الاقتصادية نحو البرامج العسكرية والصاروخية والقذائف التسيارية. ويجب أن تفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بجميع التزاماتها الدولية وأن تحقق تقدماً موثقاً بشأن التزاماتها بنزع السلاح النووي، مما يتيح إجراء مفاوضات تفضي إلى حل سلمي، كما جاء في مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في ١٧ تموز/يوليه.

السيد الرئيس، إن الأزمة الحالية في شبه الجزيرة الكورية تضيف شعوراً بضرورة العمل على وجه الاستعجال، وهي أحد الأسباب التي تجعلنا نرحب باستئناف الجلسات العامة للمؤتمر تحت رئاستكم. وحتى إذا كنا نتفهم ونشاطر تماماً الإحساس بالإحباط من حالة الجمود الطويل في أعمال المؤتمر، فإننا نعتبر أن عدم عقد جلسات عامة لا يمكن أن يكون مفيداً لمؤتمر نزع السلاح أو للتقدم في مجال نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، ما نزال متحفظين بشأن ما إذا كان عدم عقد المؤتمر - رغم طلب صريح من جانب ذي صلة من أعضائه - من بين صلاحيات الرئاسة وفقاً للنظام الداخلي. لذلك، السيد الرئيس، أود أن أسجل ذلك بالنسبة لإيطاليا، بوصفها دولة عضواً في مؤتمر نزع السلاح، حتى لا يشكل ذلك سابقة للدورات المقبلة للمؤتمر.

وفي الوقت نفسه، نتطلع إلى نتيجة بناءة وإيجابية للفريق العامل المعني بالمضي قدماً، الذي نحن مصممون فيه على تقديم مساهمات ذات معنى من أجل تفضيل طريق محدد وملمس وطموح للمضي قدماً في دورة المؤتمر المقبلة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السفير لين على الطريقة البناءة التي يدير بها أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الداعمة. وأعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد ماسماجان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، مثل الأعضاء الآخرين في مؤتمر نزع السلاح، نود أن نهنئكم على توليكم الرئاسة ونؤكد لكم دعمنا الكامل في أداء واجباتكم. ونود أيضاً أن نرحب ترحيباً حاراً بالممثلين الدائمين المعتمدين حديثاً في المؤتمر وبنائب الأمين العام الجديد.

وإننا نعرب عن شديد تعاطفنا وتضامننا مع جميع الدول التي وقعت مؤخراً ضحية لهجمات إرهابية، لا سيما بلدكم، السيد الرئيس.

لقد أخذنا الكلمة اليوم رداً على إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها أجرت تجارب لقذائف تسيارية عابرة للقارات في تموز/يوليه ٢٠١٧. وتدين سويسرا بشدة هذه الأعمال. وكجزء من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن هذه الاختبارات لا تنتهك قرارات مجلس الأمن فحسب بل تشكل أيضاً تهديداً للسلم والأمن في المنطقة وتقوض جهود المجتمع الدولي لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية.

كما تشعر سويسرا بالقلق من التصعيد، وخاصة التبادل اللفظي، الذي أعقب هذه الأعمال. ذلك أن البيانات الصادرة عن عدة دول بشأن الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية تقوض الخطاب الداعم لعملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، في وقت تواجه فيه هذه العملية بالفعل عقبات رئيسية تحول دون تقدمها.

وتحث سويسرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتخلي عن برنامجها النووي وبرنامج القذائف التسيارية واستئناف تنفيذ اتفاق الضمانات الخاص بها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤمن سويسرا إيماناً قوياً بأن المشكلة النووية والأمنية في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضات الدبلوماسية وتشجع جميع الدول على بذل قصارى جهدها في هذا الصدد.

السيد الرئيس، أود أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً للتعليق على التقدم المحرز في أعمال المؤتمر، لا سيما أنشطة الفريق العامل المعني بالمضي قدماً. أولاً، نود أن نشكر رئيس الفريق العامل، السفير لين، على الطريقة التي تعامل بها مع هذه المهمة. ونحن ممتنون له على وجه الخصوص لما بذله من جهود دؤوبة حرصاً على أن يحقق الفريق العامل نتائج ملموسة.

ونعتقد أن القيمة المضافة للفريق العامل ستوقف إلى حد كبير على قدرة الفريق على التوصل إلى اتفاق بشأن النقاط التي ستوجه عملنا في المستقبل. لدينا عدد من الخيارات. إذ يمكننا الاستمرار في العمل كما فعلنا منذ أكثر من ٢٠ عاماً، أي الانطلاق من المربع الأول مرة أخرى في افتتاح دورة ٢٠١٨ للمؤتمر على أمل أن تختفي العقبات الحالية فجأة وستتمكن من الاتفاق على برنامج عمل يتضمن ولاية أو أكثر للتفاوض. وبدلاً من ذلك، يمكننا تبني مقاربة أكثر واقعية وأن نسعى جاهدين إلى إرساء نوع من الاستمرارية في عملنا، والبناء بشكل تدريجي على مناقشاتنا السابقة وتقديم توجيهات بشأن الطريق إلى الرئاسات المستقبلية. وفي رأينا، من المرجح أن يثمر هذا النهج الثاني أكثر من النهج الذي اتبعناه في السنوات العشرين الغربية الماضية.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، إذا كانت دورة عام ٢٠١٧ ستسهم في تنشيط أعمال المؤتمر، فيجب على الفريق العامل المعني بالمضي قدماً تحقيق نتائج ملموسة، حتى وإن كانت هذه النتائج محدودة النطاق. ولكي يعمل المؤتمر بشكل صحيح، يجب أن تكون هناك استمرارية في عمله. ولا ينطبق ذلك على العمل الموضوعي للمؤتمر فحسب بل ينطبق على أساليب عمله أيضاً. وإن عقد جلسات عامة منتظمة وإجراء مشاورات منتظمة بين الرؤساء الستة لكل دورة أمر أساسي إذا كان للمؤتمر أن يعمل بفعالية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل سويسرا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد سيدهارتا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن انضم إلى الوفود الأخرى لتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم كل التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتكم. وأؤكد لكم الدعم الكامل من وفد بلدي من أجل نجاح فترة ولايتكم. كما نرحب ترحيباً حاراً بسفيري هولندا وسلوفاكيا ونتمنى لهما النجاح في مهمتهما هنا في جنيف.

واسمحوا لي أن أتقدم بتعازينا الصادقة لوفدكم ولحكومة وشعب إسبانيا، وكذلك لحكومة وشعب فنلندا. ونعرب عن مواساتنا لجميع الضحايا وعائلاتهم. ونحن ندين هذه الأعمال الشنيعة ونقف على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي على مكافحة الجريمة.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها مندوبو سري لانكا وباكستان وكوبا باسم مجموعة الـ ٢١. وتكرر إندونيسيا تأكيد أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد لمنع استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وتؤكد إندونيسيا من جديد موقفها المبدئي بشأن نزع السلاح النووي، الذي لا يزال يمثل أولوية قصوى. وريثما يتحقق نزع السلاح الشامل على الصعيد العالمي، وبوصفنا دولة ترفض خيار السلاح النووي، نود تأكيد أن مطلبنا بشأن الضمانات الأمنية لا يزال قائماً.

وفيما يتعلق بمسألة معاهدة المواد الانشطارية، فإن إندونيسيا ملتزمة بشدة بوضع معاهدة متوازنة بشأن المواد الانشطارية تبدد شواغل الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية. ويرى وفد بلدي أن هذه المعاهدة ينبغي أن تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق منها بشكل فعال وتحقق هدفها المأمول.

لقد اختتم مؤتمر نزع السلاح مداولاته الأخيرة في إطار الفريق العامل المعني بالمضي قدماً. ونعتقد أن المناقشة الموضوعية التي جرت في إطار الفريق العامل تسهم في اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الدول الأعضاء وتضع الأساس لجهودنا الرامية إلى وضع برنامج عمل متوازن وشامل. ونشكر السفير هتين لين من ميانمار على الجهود الكبيرة التي بذلها كرئيس للفريق العامل. كما نعرب عن امتناننا إلى جميع الميسرين على تكتيف وتوجيه المناقشات بشأن القضايا الأساسية للمؤتمر.

لقد وصلت دورة المؤتمر لعام ٢٠١٧ إلى نهايتها تقريباً. ونحن نتطلع إلى عام أكثر إنتاجية تتحقق فيه نتائج مقبولة للجميع. ومع وضع ذلك في الحسبان، علينا التفكير دائماً في الأساس المنطقي لمداولاتنا طوال هذه السنوات. غير أن المسؤولية التي يضطلع بها المؤتمر شديدة الأهمية بحيث لا يمكن تجاهلها. إن التقدم الذي يحرزه المؤتمر سيسهم دون شك في نجاح قضية السلم والأمن الدوليين، ويضع حداً للتهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية على وجود البشرية. فاستمرار وجود الأسلحة النووية يلقي بظلاله على الأمن الإقليمي والعالمي. ونعتقد أن البيئة الأمنية الدولية ونزع السلاح النووي يعزز كل منهما الآخر. ولذلك، علينا تهيئة بيئة مواتية لتعزيز الالتزامات الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولا يمكننا أن ننحى باللائمة على البيئة الاستراتيجية الدولية غير المواتية لتبرير عدم إحراز تقدم في مسعانا المشترك.

وأعتقد أن أي تقدم يحرزهُ المؤتمر سيكون في صالح الجميع. والاتفاق الذي يتم التوصل إليه في المؤتمر ينبغي ألا يعكس مصالح بلدان أو مجموعات محددة من البلدان، وإنما المصلحة العامة والمصالح الجماعية على الصعيد العالمي. وفي إطار الجهود المبذولة للمضي قدماً بعمليتنا، ينبغي أن نكون أكثر شفافية وشمولية من خلال إشراك المنظمات الدولية والمجتمع المدني في مداولاتنا.

اسمحو لي، السيد الرئيس، أن أختتم بتكرار التزام إندونيسيا بدعم رئاستكم والانخراط بشكل بناء في مسعى المؤتمر للاضطلاع بولايته بصورة كاملة. وأتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء والمراقبين والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل إندونيسيا على بيانه وعلى التعبير عن الدعم. وأعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ماكاروفسكي (السويد) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ، السيد الرئيس، بتهنئتك على توليكم الرئاسة، وأؤكد لكم التعاون الكامل من جانب وفد السويد. وأود أن أرحب بسفيرتي سلوفاكيا وهولندا، وبنائبة الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح الجديدة، السيدة كاسبرسن. ويتطلع الوفد السويدي إلى العمل معكم.

وأود أن أتقدم بتعازينا الحارة لإسبانيا وفنلندا على الخسائر في الأرواح التي تسببت فيها الهجمات الإرهابية الأخيرة.

السيد الرئيس، أود أن أتقدم بالشكر للسفير لين ممثل ميانمار والميسرين المشاركين على عملهم في إطار الفريق العامل المعني بالمضي قدماً. وتود السويد أن تشجع السفير لين على مواصلة جهوده من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات الفريق العامل. لقد أجرينا مناقشات مستفيضة بشأن القضايا المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ولم نصل حتى الآن إلى النقطة التي نتمكن عندها من بدء المفاوضات بشأن صكوك نزع السلاح، وذلك في نهاية المطاف هو الهدف الرئيسي للمؤتمر. وذلك أمر مؤسف. ومن المؤسف أكثر أن هذا الوضع ساد خلال العقدين الماضيين. بيد أن هذا الأمر لا يعني عدم مواصلة جهودنا الرامية إلى الوصول إلى برنامج عمل ينطوي على ولاية أو ولايات تفاوضية، بصرف النظر عن الحالة المزرية التي قد يبدو عليها الوضع في الوقت الراهن. والأمر المذري بصورة أكبر هو احتمال وضع كل العمل الذي نقوم به جانباً، ومحاوله إعادة اختراع العجلة مرة أخرى في بداية الدورة القادمة للمؤتمر. فلا بد أن نواصل البناء على العمل الذي أُجْزِ بالفعل.

السيد الرئيس، الاستمرارية هي الكلمة الأساسية. وبالتالي، فنحن نلاحظ بأسف عدم وجود استمرارية في عقد جلسات عامة للمؤتمر في الآونة الأخيرة.

وأخيراً، السيد الرئيس، وفيما يتعلق بالوضع في شبه الجزيرة الكورية، تم الإعراب عن آراء السويد في بيان الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل السويد على كلمات الدعم وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا.

السيد كيم إن - تشول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإسبانية): اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتك، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود إضافة القول بأن أعضاء

المؤتمر لديهم السبب للشعور بالسعادة بذلك بعد هذا التوقف الطويل - وهو توقف لسبب غير معقول يضعف إدراكي له، وأشكر سرفانتس على تمكيني من التعبير عنها بهذا القدر من البلاغة - نجتمع أخيراً مرة أخرى لمناقشة العديد من القضايا التي تتعلق بعمل المؤتمر وولايته التي تستوجب انتباهنا.

ودعونا نتذكر أن التقليد والعرف هما أفضل وسيلتين لتفسير القواعد؛ وفي إطار عملية التفسير هذه، السيد الرئيس، يقدم وفدي دعمه وتعاونه الكاملين. وبما أنكم ذكرتم فرانسيسكو دي فيتوريا، أود أن ألفت الانتباه إلى اللوحة الجدارية على سقف قاعة المجلس، ميثاق سالامانكا، لخصيه ماريا سيرت، وهو اسباني آخر من المشاهير. وآمل أن يتقدم المؤتمر بثبات وأن يجد تحت قيادتكم الحلول لمشاكلنا، مثلما ترمز إليه اللوحة الجدارية.

كما نرحب ترحيباً حاراً بسعادة السفير غابرييلسي من هولندا وسعادة السفير بوذورسكي من سلوفاكيا وبنائبة الأمين العام للمؤتمر الجديدة. ونحن واثقون من أننا سنحظى بصدقاتهم وتعاونهم مثلما كان الحال مع أسلافهم.

وقبل كل شيء، أضم صوتي إلى الأصوات التي تدين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الهمجي الذي ضرب قلب مدينة برشلونة. فهذه الجريمة التي تستهدفنا جميعاً لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال. ونعرب عن أعماق تعازينا وتضامننا مع الضحايا الأبرياء وأسره وحكومة إسبانيا وشعبها. ويجب وقف الإرهاب، وسنظل جزءاً من المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

وبالإشارة إلى التهديد الأكبر للسلام والأمن الدوليين، الذي تحدثتم عنه، السيد الرئيس، في البداية، أود أن أؤكد مجدداً إدانة المجتمع الدولي القوية لقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق اثنين من القذائف التسيارية بعيدة المدى في تموز/يوليه، وهي العملية التي تُفضت وأديننت بالإجماع في قرار العقوبات الجديد الصادر عن مجلس الأمن. ولا شك في أن انتهاكات قرارات مجلس الأمن وتهديدات السلم والأمن الدوليين ستواجه بردود أكثر قوة من جانب المجتمع الدولي. وأكرر النداء الموجه إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للاعتراف بعدم وجود بديل سوى وقف جميع الاستفزازات والعودة إلى طاولة المفاوضات. وأود أن الإشارة بوضوح إلى أننا لم نحدد قط بمهاجمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولم ننادي باستخدام القوة ضد هذا البلد لأي سبب من الأسباب. ولا يزال لديهم الوقت لانتهاج الطريق الصحيح، فجمهورية كوريا لا ولن يمكن أن تكون إلا دولة حرة وديمقراطية تساهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين وتكفل فيها حقوق الجميع ورفاههم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه، وعلى تذكيرنا بأن سقف هذه القاعة تزينه لوحة ميثاق سالامانكا بكل رمزياتها، وأشكره على كلمات التضامن في أعقاب هجمات برشلونة وعلى الإدلاء بحديثه الذي أظهر فيه، كما يفعل دائماً، تمكنه من ناصية اللغة الإسبانية.

وأعطي الكلمة الآن لوفد أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم تعاون أستراليا ودعمها. كما أتقدم بتعازي بلدي إلى

ضحايا الهجمات الإرهابية في برشلونة وفنلندا في الأسبوع الماضي. وقلوبنا وصلواتنا مع عائلات وأصدقاء المصابين والقتلى. وندين بأشد العبارات هذه الهجمات الوحشية والجبانة.

السيد الرئيس، نأسف لعدم عقد جلسات عامة لمؤتمر نزع السلاح خلال الأسابيع الأخيرة. ونتوقع أن تكون مسؤولية رئيس المؤتمر هي عقد جلسات عامة لتمكين أعضاء المؤتمر الذين يودون مخاطبة الجلسة العامة من ذلك. ولا نرى أن هذه الممارسة الأخيرة تشكل سابقة لعمليات المؤتمر.

السيد الرئيس، التقارير التي تفيد بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اكتسبت القدرة على تطوير سلاح نووي صغير الحجم هو أمر مفرع إلى حد كبير، شأنه شأن التجارب الأخيرة للقذائف التسيارية. فحالة عدم الاستقرار والتوتر الحالي في شبه الجزيرة هو نتيجة للأعمال غير القانونية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكاً للعديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وترحب أستراليا بقرار مجلس الأمن الجديد ٢٣٧١ (٢٠١٧)، الذي يستهدف السلوك الاستفزازي لكوريا الشمالية. ووافق وزير خارجية أستراليا أيضاً على تعيين المزيد من الأفراد والكيانات المكلفة بفرض عقوبات محددة الهدف في إطار نظام العقوبات المستقل الذي ينفذه بلدي. لقد أظهرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها لا تراعي رفاه سكانها، ولا تهتم بأمن جيرانها أو العلاقات الطيبة معهم، ولا تراعي القانون الدولي. وأفضل السبل لتحقيق مصلحتها على المدى الطويل يتمثل في وقف برامجها الخاصة بالقذائف التسيارية والنووية والتعاون بشكل إيجابي مع المجتمع الدولي. وتدعو أستراليا جميع البلدان إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ العقوبات المتفق عليها التي فرضها مجلس الأمن بالإجماع ضد كوريا الشمالية للضغط عليها وإفهامها أن مسارها الحالي غير مقبول. وسنواصل العمل مع الشركاء لدعم السلام والاستقرار العالميين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة أستراليا على بيانها وكلمات الدعم. أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد دافيسون (كندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نود أن نهنئكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح ونؤكد لكم دعمنا الكامل. كما نود أن نرحب بالسيدة كاسبرسن التي تولت عملها الجديد هنا في جنيف.

وفيما يتعلق بالعطلة الطويلة لمؤتمر نزع السلاح خلال الأشهر القليلة الماضية، نود أن نعرب عن أسفنا لأن المؤتمر لم يجتمع في الأسابيع القليلة الماضية من هذه الدورة. وكانت هذه الفجوة مؤسفة، خاصة وأن هناك طلباً محدداً قُدم باسم مجموعة الدول الغربية لعقد جلسة عامة يخاطبها بعض من أعضاء المؤتمر.

وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

(تكلم بالفرنسية)

لا تزال كندا تشعر بقلق شديد إزاء استمرار أنشطة زعزعة الاستقرار التي تمارسها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما تجارب القذائف التسيارية العابرة للقارات الأخيرة، وتهديداتها غير المسؤولة باستخدام الأسلحة النووية ضد دول في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. والمجتمع الدولي مطالب الآن أكثر من أي وقت مضى بالتصدي بصورة حازمة ومنسقة لهذا

التهديد المتنامي. كما تشعر كندا بالقلق إزاء أسلحة الدمار الشامل الأخرى التي تمتلكها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإزاء تمكينها جهات فاعلة أخرى من الاستفادة مما لديها من تكنولوجيا وخبرة في هذا المجال.

إن التنفيذ الفوري والفعال لقرارات مجلس الأمن هو أفضل طريقة لإقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإعادة النظر في موقفها الحالي. وتتعهد كندا بالعمل مع شركائها الدوليين لتحديد مسار للحوار السياسي والتوصل إلى حل سلمي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل كندا على كلمات الدعم وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد أفيليس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، يهنئكم وفد إكوادور على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ويؤكد لكم دعمه الكامل من أجل نجاح فترة رئاستكم.

وترحب إكوادور كذلك بقيام المدير العام لمؤتمر نزع السلاح ونائبة الأمين العام، التي نتمنى لها كل التوفيق في عملها، بالانضمام إلينا في وقت سابق من هذا اليوم.

وتقدم إكوادور تعازيها القلبية إلى إسبانيا، والحكومة الإسبانية، والشعب الإسباني، وضحايا وأسر ضحايا الهجمات الإرهابية الشنيعة التي وقعت في برشلونة قبل أيام قليلة. وتدين إكوادور الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتدعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى التعاون بشكل أوثق في مكافحة هذا البلاء العالمي.

وتؤيد إكوادور البيانات التي أدلى بها في وقت سابق باسم مجموعة الـ ٢١.

واسمحوا لي أيضاً بالترحيب بالممثلين الدائمين الجديدين لهولندا وسلوفاكيا والإعراب عن التقدير للزيارة المحفزة التي تلقيناها اليوم من مجموعة من الطلاب اليابانيين الشباب. ويتلقى المؤتمر زيارات كل عام تقوم بها مثل هذه المجموعة لإعطاء توقيعات، وأعتقد أن أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ توقيع قد جمعت من الأفراد هذا العام دعماً للإزالة التامة للأسلحة النووية.

وتود إكوادور أن تعرب عن امتنانها لجميع رؤساء المؤتمر على عملهم خلال عام ٢٠١٧، وبخاصة السفير لين على عمله كرئيس للفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، ولا تفوتنا الإشادة بالعمل الهام الذي اضطلع به الميسرون من ألمانيا وشيلي وبيلاروس.

وتود إكوادور أن تغتتم هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها المستمر بالسلام ونزع السلاح، وتعزيز تعددية الأطراف، والأمم المتحدة، وبالطبع، مؤتمر نزع السلاح نفسه. وإكوادور طرف في جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح. وهي أيضاً طرف في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت في أوائل ستينات القرن الماضي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم في منطقة مكتظة بالسكان، وذلك قبل التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي، يمكننا القول بفخر إن معاهدة تلاتيلولكو تشكل جزءاً من السوابق القانونية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى المستوى الإقليمي، حققنا تقدماً في مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. وقد كان لقادة بلداننا بصيرة تمثلت في التخلي طواعية عن الأسلحة النووية لأنهم رأوا أن على الدول استخدام الطاقة النووية للأغراض

السلمية في المقام الأول وأن الأسلحة النووية ليس لها مكان في عالم يسوده السلام - في عالم يجب بناؤه وتحقيقه لفائدة وتنمية الشعوب وتحقيق السلام لجميع الأجيال.

إن موقف بلدي واضح من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نؤيد بطبيعة الحال هذه الاتفاقية ونعتبرها حجر الزاوية في نزع السلاح. ونأمل أن تثمر الجهود المبذولة، وبخاصة من جانب الميسرين، لعقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب وقت ممكن للتفاوض على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونرى أن هذه الولاية، التي أقرها مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥ وتم تأكيدها في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠، تشكل جزءاً من الاتفاقات التي تمت بموجب المعاهدة، وسيكون تنفيذها حاسماً لنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

وتؤيد إكوادور التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترى أنه لا مكان لإجراء تجارب النووية في هذا العالم في هذه المرحلة من تاريخ البشرية وتدين إجراء أي تجربة نووية في أي مكان من العالم. وفيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في نيويورك كنتيجة لعملية تمخض عنها مؤتمر أوسلو أو ربما المؤتمرات الثلاثة المعقودة قبله بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية أو أعمال الفريقين العاملين اللذين اجتمعا في جنيف بغية اتخاذ خطوات نحو نزع السلاح النووي، نعتقد أن هذه المعاهدة دليل على حدوث تقدم حقيقي وفعال على طريق نزع السلاح النووي.

لقد قدم مؤتمر نزع السلاح مساهمات كبيرة في الماضي. إذ جرى التفاوض هنا بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي رأينا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تمثل إنجازاً هاماً آخر على طريق نزع السلاح وهي مكتملة لمعاهدة عدم الانتشار وتضيف قيمة للمادة الرابعة منها. وتتميز معاهدة حظر الأسلحة النووية بأنها تعامل الأسلحة النووية معاملة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتعلن عن أنها غير قانونية وغير مشروعة.

وتسهم إكوادور دائماً في أعمال مؤتمر نزع السلاح وتعرب عن الدعم القوي ودون تحفظ لأنشطتها. ونعتقد أن المؤتمر هو المحفل المثالي للتفاوض على معاهدات نزع السلاح. ولسوء الطالع، وبسبب خلافات يعرفها الجميع، تبين على مدى ٢٠ عاماً أن من الصعب اعتماد برنامج عمل. ونحن بحاجة للعمل من أجل إحداث تقارب بين مواقف مختلف الدول وإبداء المرونة والإرادة السياسية على أعلى المستويات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل؛ وفي هذا الصدد، يمكن للفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، الذي عمل السفير لين باسمه بجد، أن يقدم الكثير. فالقواسم المشتركة والعناصر التي تم تحديدها داخل الفريق العامل يمكن أن تشكل الأساس المناسب لوضع برنامج العمل.

وتعتقد إكوادور أن جميع المسائل التي جرت مناقشتها والمقترحات التي قدمتها الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح تستحق الاهتمام بها ودراستها على النحو الواجب. فنحن مقتنعون بأهمية الأمن السيرياني والأسلحة الإشعاعية وبضرورة مكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. ونشعر أن هذه القضايا يجب أن تبقى على جدول أعمال المؤتمر وتكون موضوع نقاش، لكننا نشعر أيضاً أن الخروج من المأزق الحالي يتطلب من المؤتمر اتباع نهج يكون أكثر واقعية وملموساً. ويمكن تركيز الجهود على اقتراح برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية بشأن ثلاث قضايا ويمكن اعتماده بتوافق الآراء، إذا أظهرت الوفود المرونة والإرادة السياسية اللازمين: منع حدوث سباق

تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية والتفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية. وبإظهار المرونة والإرادة السياسية، يمكن للمؤتمر تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل محوره هذه القضايا الثلاث، وبطبيعة الحال، نزع السلاح النووي. ويمكن التفكير في إنشاء هيئة فرعية أو فريق عامل لديه ولاية سابقة لعملية التفاوض الغرض منها النظر في محتوى المعاهدة المستقبلية الشاملة بشأن الأسلحة النووية أو الشروط اللازمة لها.

وفي الختام، السيد الرئيس، أود أن أعرب لكم عن وجهة نظر وفدي الذي يرى أن من واجبنا جميعاً العمل من أجل تعزيز تعددية الأطراف، والحوار السياسي، والمفاوضات السياسية على أعلى المستويات، سعياً إلى تصفية العقول وتسليح القلوب بالذكاء العاطفي إذا أردنا إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل إكوادور على كلمات الدعم الرقيقة وعلى بيانه.

المن্দوبون الموقرون، أرى الآن أنه لا يزال هناك ١١ وفداً في قائمة المتكلمين، ومع أن الساعة هي ١٢/٥٥ بعد الظهر، طلب أحد الوفود أن يتكلم ممارسةً لحق الرد. وعلى أساس أننا سنواصل جلستنا العامة في فترة ما بعد الظهر، أعطي الكلمة الآن لسفيرة جنوب أفريقيا.

السيدة ميكاكاتو - ديسيكو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس،

نشعر بالحماس بسبب قائمة المتكلمين. ولا أذكر حدوث مثل هذه المناقشة الحية في مؤتمر نزع السلاح في الآونة الأخيرة. واستمبحكم عذراً لطب الكلمة للمرة الثانية. ونشكر الوفود التي تطرقت للنقطة التي أثارناها في البيان الذي أدلينا به بشأن ضرورة بث الروح في مؤتمر نزع السلاح وإعادة تنشيطه. وأنا أود عل سفير المملكة المتحدة الذي ابتعد عن روح الدبلوماسية عندما وجه هجوماً مباشراً إلى جمهورية جنوب أفريقيا واتهمنا بالنفاق.

اسمحوا لي بتناول هذا الأمر، وأوجه القول إلى السفير رولاند. أخبرني، أي جانب من جوانب التخلي عن الخيار النووي يشكل ضرباً من النفاق. أخبرني من الذي جاء إلى قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ ليقوض بصورة رسمية توافق الآراء بشأن نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. فأنت تختار ما يخلو لك من الجوانب المتعلقة بتعددية الأطراف التي ترغب في الرد عليها، ثم تتجرأ على الاستئساد علينا. فنحن لم نعد مستعمرة للمملكة المتحدة. ومن المحتمل أنك لم تفهم حديثي لأنني أفريقية وتحدثت بلكنة غير معهودة في المملكة المتحدة. وإذا كان هذا هو السبب، فسأعيد القراءة مرة أخرى. من البداية إلى النهاية. فالهجوم على جمهورية جنوب أفريقيا هو أمر لا علاقة له بمحتوى ما قلناه. لقد قلت إن الأمر اعتداد بالنفس مع غطرسة في غير محلها ونفاق. ولا أظن أننا نصدر الأحكام على البيانات التي تدلي بها البلدان. ولكن يمكنني العودة إلى بيانك والحكم عليه، سطرًا سطرًا. وبالعودة إلى البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا، فسأقرأه من البداية إلى النهاية، ببطء، في حال التبست عليك لكنتي الأفريقية:

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وقبل أن أمضي في حديثي، أود أن أعرب عن خالص التعازي إلى إسبانيا وفنلندا والاتحاد الروسي والبلدان الأخرى، داخل هذه القاعة وخارجها، التي شهدت إزهاقاً وحشياً للأرواح أصبح قاعدة يتبعها الإرهابيون.

أظن أن ذلك لا معنى له، أو يبدو أنه "دون موضوع" بالنسبة لوفد المملكة المتحدة، فإلى لعدم الإحساس.

أرجو أن تتقبلوا تعهدنا بالتعاون دعماً لجهودكم الرامية إلى توجيهنا خلال هذه المرحلة النهائية من دورة المؤتمر لعام ٢٠١٧. وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفير روبرو غابريلسي من هولندا والسفير بوذورسكي من سلوفاكيا، وأهنئ النائبة الجديدة للأمين العام، السيدة كاسبرسن، على توليها المنصب.

وهكذا سنتناول البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا سطرًا سطرًا.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نرحب بوفد المحاورين الشباب من اليابان الذين يسعون إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وقد حضر أعضاؤه ليشهدوا أساليب عمل هذه الهيئة الموقرة، أي مؤتمر نزع السلاح، الذي تلتزم جنوب إفريقيا كبلد بمبادئه والوعد الذي قُطع عند تأسيسه، كما هو وارد في ولايته.

السيد الرئيس، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد من جديد التزامها الثابت بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومصداقية بلدي معروفة جيداً في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. فنحن البلد الوحيد الذي أقدم طوعاً على تفكيك برنامجه للأسلحة النووية. والالتزام بإيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل على قدم المساواة مع احترام حقوق الإنسان والعدالة والديمقراطية والتنمية المستدامة، التزام مدمج في الحمض الخلوي الصبغي لدولتنا الديمقراطية. فعملية التحول الديمقراطي في بلدنا مرتبطة رباطاً لا ينفصم بعملية نزع السلاح النووي. وباختصار، كان التخلي عن الخيار النووي العسكري من جميع جوانبه أمراً حاسماً في نهضة جنوب أفريقيا في عهد الرئيس الراحل نيلسون مانديلا. ولهذا السبب، ولما كان بلدي يولد من جديد كدولة ديمقراطية تاركاً خلفه ماضيه الاستعماري، انضمامنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبذلنا جهودنا على الفور لضمان تمديدها إلى أجل غير مسمى. ومنذ ذلك الحين، لم ندخر جهداً لكفالة أن تسفر مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن نتائج تتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ونحن أيضاً جزء من مجتمع الأمم الذي وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في صيغتها النهائية، والتي لم تدخل بعد حيز النفاذ - ما لم أكن على خطأ فقد تكون دخلت حيز النفاذ. وشاركنا أيضاً في عدد من المبادرات، مثل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وجميعها تسعى من أجل نزع السلاح النووي. وشاركنا، في الآونة الأخيرة، في المفاوضات التي تُوجت باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

وبالنسبة لجنوب أفريقيا، هذه كلها أجزاء من سلسلة متكاملة من الأدوات التي ينبغي أن تفضي بنا إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية هي الجزء المنطقي في هذه السلسلة، وتشكل الإطار لعالم أكثر أمناً. ونرى أننا لا نملك ترف الانتقاء والاختيار من بين هذه الصكوك الصك الذي سوف يطمئن العالم بأننا جميعاً ملتزمون بالتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وجنوب أفريقيا، بوصفها من الجهات الفاعلة المسؤولة التي لا يجادل أحد في التزامها، لا تتوخى الانتقاء والاختيار فيما يخص الانضمام إلى الصكوك ما دامت تندرج في المحصلة النهائية وتسهم في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

أتمنى أن يكون بإمكانك الآن فهم لكنتي الأفريقية.

وما يبعث على القلق البالغ بالنسبة إلى جنوب أفريقيا الإجراءات المتعمدة لإضعاف الهياكل الهادفة إلى مواصلة نزع السلاح النووي. فالتحيز المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في ٢٠١٥ جعل الأمر ملحاً في مؤتمر نزع السلاح لبدء العمل وكسر الجمود الذي استمر ٢١ عاماً بشأن برنامج العمل.

السيد الرئيس، هناك سبب جعل الآباء المؤسسين للأمم المتحدة ينشئون المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في الدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح لضمان عدم تكرار هيروشيما وناغازاكي. وهذه هي الرؤية التي تؤمن بها جنوب أفريقيا وتعزها. ويود وفد بلدي أن يسجل في المحضر أن جنوب أفريقيا ملتزمة بمؤتمر فاعل لنزع السلاح - يلتزم بالولاية المحددة له، مؤتمر فاعل لنزع السلاح.

ولذلك، من المؤسف أنه على الرغم من أننا الهيئة المكلفة بالتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف، فإنها لم تف بولايتها الأساسية على مدى ٢١ عاماً. ماذا نقول لزائرينا فيما يتعلق بأسباب التي حالت دون الوفاء بهذه الولاية؟ كيف نرد على مساءلة العالم لنا إزاء هذا الجمود الذي طال أمده؟ ولذلك، فإننا بحاجة ماسة إلى الالتفات إلى الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح. وترى جنوب أفريقيا، أن استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح لا يمكن تحمله فحسب، بل يؤثر أيضاً بصورة متزايدة في أهمية المؤتمر ومن ثم يضعف الثقة الدولية فيه بوصفه محفلاً متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وحسناً نفعل أن نذكر أنفسنا بأنه بالرغم من أن المؤتمر يمكن الاعتراف به بوصفه المؤسسة المتعددة الأطراف المسؤولة عن التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح الدولية، فإن عضوية المؤتمر المحدودة ليست هي التي تتحمل تكلفة استخدام موارد الأمم المتحدة الجاري إنفاقها بينما يستمر الجمود في المؤتمر. بل على العكس من ذلك، فإن جميع أعضاء الأمم المتحدة، أي تحديداً أعضاء المؤتمر وكذلك الدول غير الأعضاء، هي التي تدفع من خلال اشتراكاتها المقررة في ميزانية الأمم المتحدة فاتورة ما أصبح الآن الخمول المستمر للمؤتمر طوال ٢١ عاماً.

وبالتالي يحق لجميع أعضاء الأمم المتحدة مساءلة المؤتمر عن عدم المضي قدماً في المفاوضات التي حددها المجتمع الدولي ككل، وتحميل المؤتمر مسؤولية الموارد المخصصة للمؤتمر من أجل أداء المهام المنوطة به. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذه الموارد كان يمكن أن تستخدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من البرامج الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر، وكان يمكن أن تعود بكثير من الخير.

السيد الرئيس، لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة التزاماً راسخاً بالتعددية، وسوف تفعل ما هو ضروري لتعزيز هذه التعددية، ولا سيما في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، سنحاول جميع الخيارات الممكنة للمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح بهدف تحقيق هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ولكن إذا أخفق المؤتمر في الاتفاق على برنامج عمل طيلة ٢١ عاماً، فمن يلومنا عندما نطرح القضايا خارج المؤتمر؟

هذا هو السؤال المطروح. ويهمنا نحن بصفتنا جنوب أفريقيا لأن القضايا قد خرجت عن نطاق المؤتمر. لماذا لا يمكننا العمل هنا بالداخل؟

وتتطلع جنوب أفريقيا إلى إعداد تقرير يتسم بالدقة والتوازن، وإلا فإننا لن نوافق على التقرير - إذا لم يكن ذلك واضحاً بالنسبة لكم.

السيد الرئيس، لا أود الاسترسال أبعد فأبعد. وسنقدم، وسنرسل البيان إلى الحكومة البريطانية في لندن وسنسلمه عن طريق بعثتنا في جنوب إفريقيا ونأمل أن يفهم كما فهمته أنا. قد يكون إيماننا محدوداً باللغة الإنكليزية، فإذا كان الأمر كذلك، فلا يمكن لومنا. بل نحن نلوم أسيادنا الاستعماريين يكونوا قد أخفقوا في تعليمنا الإنكليزية إذا لم يفهموه. لكننا سنرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفيرة جنوب أفريقيا على بيانها.

لم يتبق سوى ثلاث دقائق من فترة التمديد حتى الساعة ١٣/١٠ وهناك الترجمة الفورية وتسجيل المحضر الحرفي. وسأعطي الكلمة لوفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لممارسة حق الرد، ولكن أمام الوفد خيار الاستمرار حتى الساعة ١٣/١٠.

السيد جو يونغ - شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشارك الآخرين تهنئتك على توليكم الرئاسة، وأعرب عن صادق التعازي والتعاطف مع ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة في أوروبا.

لقد أخذت الكلمة لممارسة حق الرد على البيانات المطولة التي أدلت بها للتو بعض البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد الرئيس، هناك العديد من الدول الحائزة للأسلحة النووية في العالم، لكن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يشكل تهديداً نووياً دائماً لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. إن التدابير التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعزيز قدرتها على الردع النووي وتطوير صواريخ عابرة للقارات مبررة وخيار مشروع للدفاع عن النفس في مواجهة هذا التهديد الواضح والحقيقي. فهي لحماية سيادة البلد وحققها في الوجود من السياسة العدائية للغاية والتهديد النووي الذي تمارسه الولايات المتحدة منذ أكثر من نصف قرن. وبالرغم من ذلك، فثمة بلدان لديها سجل يحتوي العديد من التجارب النووية وقذائف تسيارية عابرة للقارات اصطنعت قرارات جزائية غير قانونية وغير مشروعة ضد حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدفاع عن النفس بوصفه تهديداً عالمياً. وذلك يشكل تحدياً صارخاً للمعايير المزدوجة. إن قرار الأمم المتحدة، بكل مقاصده وأهدافه، هو نتيجة لمحاولات شريرة من جانب الولايات المتحدة لعزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخنقها ويشكل انتهاكاً صارخاً لسيادتها وتحدياً صريحاً لها.

ولذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدين بأشد العبارات القرار الأخير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وترفضه جملة وتفصيلاً، كما يرفض وفدي بشدة الادعاءات ذات الدوافع السياسية من جانب الولايات المتحدة وبلدان أخرى، بما في ذلك بلدان غربية. ومثلما أوضحت حكومة بلدي في بيانها الصادر في ٧ آب/أغسطس، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تضع أبداً ردها النووي للدفاع عن النفس على مائدة المفاوضات ولن تراجع ولو بمقدار بوصة واحدة عن المسار الذي انتهجته لتعزيز القوة النووية الوطنية، ما دامت الولايات المتحدة ماضية دون رادع في سياستها العدائية وتهديدها النووي.

السيد الرئيس، إن الأسباب الجذرية للقضية النووية ودورة التوتر المفرغة في شبه الجزيرة الكورية تعزى إلى سياسة الولايات المتحدة العدائية وتهديدها النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن أجل تخفيف حدة التوتر ومنع نشوب صراع محتمل في شبه الجزيرة الكورية، ينبغي على الولايات المتحدة أولاً أن تختار الخيار الصحيح وتثبت ذلك عملياً، لأن الولايات المتحدة هي التي تسببت في كل هذه الفوضى واستفزت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق نشر معدات عسكرية استراتيجية هائلة حول شبه الجزيرة الكورية. ومثلما نعلم جميعاً، فقد بدأت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بالأمس مناورات عسكرية مشتركة أخرى أطلقت عليها مسمى "Ulchi-Freedom Guardian". وهي مناورات تقوم خلالها الولايات المتحدة بتعبئة أعداد هائلة من القوات العسكرية وشبه العسكرية والأسلحة الفتاكة في الأراضي القارية لشبه الجزيرة الكورية ومنطقة المحيط الهادئ بمشاركة سبعة بلدان تابعة للولايات المتحدة. وتجري المناورة في إطار خطة العمليات ٥٠١٥، وهي سيناريو حرب عدواني هدفه توجيه ضربة وقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تركز على عملية "قطع الرؤوس" وعمليات سرية للقضاء على القيادة. ومن المؤكد أن المغامرة العسكرية الجارية ستضيف الوقود إلى النار، مما يدفع الوضع الحالي إلى مزيد من التدهور. ولا يمكن لأحد أن يضمن أن هذه القوات الضخمة لن تشن حرباً فعلية عندما يأتي كبار الضباط، أي القادة العسكريين للولايات المتحدة، إلى كوريا الجنوبية لمناقشة خطط الحرب. ومع ذلك، فإن تلك البلدان التي وصفت تداير الدفاع عن النفس لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها أكبر تهديد للعالم لم تقل كلمة واحدة عن السلوك الاستفزازي للولايات المتحدة الذي يدفع الوضع إلى هذا المستوى الشديد الخطورة.

والولايات المتحدة مدعوة إلى أن تفكر بمنطق وتصدر حكماً سليماً بشأن الجانب الأنسب لها. وفي ظل الوضع الراهن، فإن أفضل خيار للولايات المتحدة هو اتخاذ قرار بالتخلي فوراً عن سياستها العدائية وتهديدها النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أما البلدان التي تتابع بصورة عمياء السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فينبغي لها أن تتخلى عن عاداتها السيئة المتمثلة في انتقاد حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدفاع عن نفسها، وأن تطالب علناً الولايات المتحدة بالكف عن تصرفاتها المهورة والمستفزة ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والتي ستقود التوتر في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة الانفجار. وإذا كانت كوريا الجنوبية ترغب حقاً في تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، فيجب عليها التوقف عن مؤازرة الاستفزازات العسكرية الطائشة للولايات المتحدة، والتي لن تؤدي إلا إلى تفاقم التوترات وفرض مواجهة عسكرية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

كما أقدر أيضاً مرونة وكرم المترجمين الشفويين الذين منحونا وقتاً إضافياً.

وبهذا البيان، وعلى أساس أن الوفود التي طلبت ممارسة حقها في الرد ستفعل ذلك في فترة ما بعد الظهر عند الساعة ١٥/٠٠ خلال جلستنا العامة المستأنفة، نختتم أعمالنا لهذا الصباح. وسواصل العمل من خلال قائمة المتكلمين؛ وسيلي الجلسة العامة، التي ستستأنف الساعة ١٥/٠٠، اجتماع آخر للفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.